رسالة على مسألة الكحل من الكافية

للشيخ

شمس الدين محمد بن إبراهيم بن حسن النكساري الرومي الحنفي

المتوفّى (٩٠١هـ)

شرح وتحقيق

د. عبد الفتاح الحموز★

جامعة مؤتة

Abstract

This Ressalah is intended to discuss a syntactic problem with wich linguists and their students are struggling. This syntactic problem known as al-Kohol is drawn from this example: Ma Raiytu Rajulan Ahsan fi ainiyeh al - Kohol minhu fi ain Zeid (I've never seen such better al-kohol in anybody's eyes than is Zeid's eye).

It seems that this Ressalah includes all the issues which nominate (Rafi') the comparative noun for al - Ism al - thaher (If the doer of the action is included); therefore, this will be achieved by three conditions: First, the doer (agent) of the action (al - Ism al - thaher) should have no relation to the comparative form which is an adjective for Unknown Noun, Ism Nakeruh. Second, The doer of the actions is included; al - ism al - thaher should be used in the negative, nahi or interrogattive. Finally, the doer of the action that is included should be nominative and should be positioned between two pronouns; the first for the one described and the other for him.

Despite that the Ressalah is going to explain what is presented in Kafiyah Ibn al - Hijab sheiki al - Naksari has gathered all necessary information for the researcher who is in no need of investigating and referring to primary sources in syntax to prove its authenticity.

I included an introduction for this Ressalah dealing with the study of its writer, its available three manuscripts, its issues and phonologists

★ استاذ مشارك، دائرة العلوم الإنسانية، دكتوراه نحو وصرف وعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

contributions regarding origins, conditions and clues. Moreover, I embroidered the margins of this Ressalah with paraphrases and explained every ambiguity of Sheik Naksari's phrases in addition to all his clues.

ملخــص

هـذه الرسـالة في مسألة من مسائل النحو التي أتعبت النحو يين ومريديهم من حيث الشواهد والقيود ، وهي التي تعرف في مظان النحو بمسألة الكحل حملا على مثالها المصنوع : ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد.

ولعلّ هذه الرسالة تجمع في أثنائها كل ما يمكن أن يعدّ من مسائلها، التي تدور في فلك رفع اسم التفضيل الاسمَ الظاهر، وهذا العمل لا يتم إلا بثلاثة قيود :

(١) أن يكون الاسم الظاهر أجنبياً من اسم التفضيل الواقع صفة لاسم نكرة.
(٢) أن يكون ذلك في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام.
(٣) أن يكون الظاهر المرفوع مفضلا على نفسه باعتبارين ، وواقعاً بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما له.

وعلى الرغم من أن الرسالة في شرح ما في كافية ابن الحاجب من كلام موجز إلا أن الشارح الشيخ النكساري قد جمع فيها ما يمكن أن يغني المريد عن العودة إلى مظان في النحو مختلفة لاستيفاء مسائلها وشواهدها.

وقدمت لهذه الرسالة التي تسدّ فراغاً في مكتبتنا النحو ية بدراسة عن مصنفها ، ومخطوطاتها الثلاث التي وصلت إليها يدي، ومسائلها وإسهامات النحو يين فيها من حيث الأُصُول والقيود والشواهد. وزينت حواشي هذه الرسالة ببسط الحديث في كل ما تراءى لي أنه بحاجة إلى بسط، و بتوضيح ما يمكن أن يعدّ غامضا من عبارات الشيخ ، النكساري زيادة على نسبة ما فيها من شواهد.

المقدمــة

مسألةُ الكحلِ التي تدور في فلك رفع اسم التفضيل للاسم الظاهر أتعبت النحو يّين ، وشغلتهم من حيثُ الإجازةُ بقيودٍ أو التسو يغ من غيرِها ، ولذلكَ أفردوا لها تآليفَ أو أمكنةً تدور في أثنـائـها مسائِلها وشواهِدُها ، فابن الصائغ يطالعنا بمصنَّفِه (كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) الذي حفظه السيوطيُّ في (الأشباه والنظائر) (١) ، والشيخ محمد النكساريُّ يفرِدُ لها رسالةً خاصَّةً يجمع فيها قيودها ومسائِلَها زيادةً على شرحِ ما جاء في كافية ابن الحاجب مِنْ مسائِلِها الغامضة ، ومحمد الأنصاري يفرِدُ لها رسالة أيضا (كحل العيون النجل في مسألة الكحل).

(١) انظر جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ)، الاشباه والنظائر في النحو، م : ٢ ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ، مكتبة الكليّات الأزهرية، ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م : ٤/٢٠٥.

وأتعبت هذه المسألة النحويّينَ القدامى ومَنْ جاء بعدَهم من حيثُ الشواهِدُ التي تُبْنى عليها مسائلُها وقيودُها. والقرآن الكريم يخلو تماما منها، أمّا الحديثُ النبويُّ الشريفُ ففيه حديثانِ يُمْكِنُ أنْ يُعَدّا مِنْ شواهدها على الرغم مِنْ أنَّ أحدَهما ليس ببعيد عن تغيير النحويين لبعض ألفاظه لإخضاعه لسلطان هذه المسألة، والقول نفسه في كلام العرب نظمه ونثره من حيثُ قِلَّةُالشواهِدِ إذا استثنينا الأمثلةَ المصنوعةَ.

ورأيت في تحقيق هذه الرسالة وشرحِها أَنْ أسُدَّ فراغاً في مكتبتِنا النحويّة التي تخلو من مُصَنَّف يجمع في أثنائه كلَّ ما يمكنُ أنْ يُعَدَّ من مسائِلها، لِتُغْنِيَ الدارس عن العودة إلى مظانّ نحويَّةٍ مختلفةٍ للوقوف عند مسائلها وقيودها، وغير ذلك من المسائل الأخرى.

ورأيتُ أنْ أُقَدِّمَ لها بدراسةٍ عن مُصَنِّفها، ومواقِف النحويّين من قيودها وشواهدها، وبوصفٍ لمخطوطاتها الثلاثِ، وأنْ أسلُكَ فيها مسلك الشارح في كثير من الأحيان، لتكتمل الصورةُ في مواضع الإيجاز، وتتمَّ الفائدة التي ننشدها.

وعرضت بالتحليل والتعليق لمحتويات هذه الرسالة في الحواشي مُتَّخِذاً عمدتي في ذلك كتب النحو واللغة والحديث النبوي الشريف وغيرها، وأشرت إلى الخلاف بين نسخةٍ وأخرى مُثْبِتاً في المتن ما رأيتُهُ صواباً مُنَبِّهاً على ما في النسخة الأصل. وفسَّرْتُ في هذه الحواشي ما رأيته مبهما من ألفاظ المتن، ونسبت ما فيها من شواهِدَ شعريَّةٍ.

وَزَيَّنْتُ آخر هذهِ الرسالة بفهارِسَ مختلفةٍ مُدْرِجاً فيها ما جرت العادة على إدراجِه، لتسهُلَ العودةُ إلى مسائلها وشواهدِها وغيرِهما.

وبعدُ فالله أسألُ أنْ يوفِّقَنا عالمين ومتعلِّمين لخدمة العربية، لغة القرآن الكريم، وأسألُهُ المغفرةَ إنْ زَلَلْتُ وجزيلَ الثواب إنْ أَصَبْتُ.

مصنّف رسالة على (مسألة الكحل)
الشيخ محمد النكساري

هـو المولى مُحيي الدين محمد بن إبراهيم بن حسن النكساري (٢) الرومي الحنفي العالم الفاضل.

وَكـان عـالماً في التفسير والعربية والعلوم الشرعية والرياضية، ولعلّ ما يُعَزِّز ذلك أقوال الـذيـن تـرجمـوا له، قال فيه ابن العماد الحنبلي: «الإمام العالم، كان عالماً بالعربيّة والعلوم الشرعية والعقلية، ماهراً في علوم الرياضة..»، «وكان حافظاً للقرآن، عارِفاً بالقراءات، مـاهراً في التفسير...» (٣). وقال فيه نجم الغزي: «العالم الفاضل الكامل... كان عالماً بـالـعربيّة والعلوم الشرعية والعقلية ماهراً في علوم الرياضة... وكان حافظاً للقرآن العظيم، عارفاً بعلم القراءات، ماهِراً في التفسير، وكان يُذَكّر الناس كُلّ يوم جمعة تارةً في أياصوفيا، وتـارةً في جامع السلطان محمد خان...» (٤). وقال فيه طاش كبرى زاده: «وَمِنَ العلماء في عـصره الـعـالـم الـعـامل والفاضل الكامل...» (٥)، «وكان رحمه ـ الله تعالى ـ عالماً بالعربيّة والعلوم الشرعيّة والعقلية، وكان عارفا بالعلوم الرياضيّة أيضا...» (٥).

(٢) في: طاش كبرى زاده (ت: ٩٦٨هـ)، الشقائق النعمانية، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م (كما في معجم المؤلفين): ١٦٥، ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٩٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، م: المكتب التجاري ـ بيروت: ٩/٨، حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، استانبول، ١٩٤١م: ٢١١، ٤٥٠، ١١٤٦، ١١٦٨، ٢٠٢٢: (التكشاري). وفي: نجم الدين الغزي (ت: ١٠٦١هـ)، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، ج: ٣، تحقيق جبرائيل سليمان جبور، منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، الطبعة الثانية،١٩٧٩م: ٢٣/١ (التكشاري)، وعمر كحالة، معجم المؤلّفين، ج ١٥، مكتبة المثنى ـ بيروت، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت: ١٩٦/٨، وأسماء الحمصي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهريّة، علوم اللغة العربية (النحو)، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م: ٤٢٧، ومخطوطة مسألة الكحل (دار الكتب الظاهرية): ونجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: ٢٥١/٢، طاش كبرى زاده، الشقائق النعمانية: ١٦٥ (النكساري).

(٣) ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٩/٨.

(٤) نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: ٢٣/١.

(٥) طاش كبرى زادة، الشقائق النعمانية: ١٦٥.

ولقد عمل الشيخ النكساري مُدَرِّساً بمدرسة اسماعيل بك ببلدة قسطموني، ولقد بنى الأمير المذكور هذه المدرسة لأجله، وزوَّدها بثلاثة آلاف مجلد في التفسير والحديث والشرعيات والعقليات، ولقد استفاد الشيخ منها وأفاد طلبته ومريديه.

وكان الشيخ زاهداً قنوعاً راضيا بالقليل من العيش، مشتغلا بإصلاح نفسه، منقطعا إلى الله تعالى. ولما أنْ ختم التفسير أخبر الناس أنَّه سأل الله أنْ يُمْهِلَهُ لختم القرآن العظم: «أيُّها الناس، إنِّي سألت الله أنْ يُمْهِلَني إلى ختم القرآن العظيم، فلعلَّ الله ــ تعالى ــ يختم لي بالخير والإيمان، ودعا، فأمَّنَ الناسَ على دُعائه، ثم أتى إلى بيته في القسطنطينية، وَمرض وتُوفِّي» (٦)، وكانت وفاته سنة إحدى وتسعمائة من الهجرة الشريفة، في القسطنطينية.

ومن شيوخه الحسام التوقاني (٧)، والمولى يوسف بالي بن محمد الفناري (٨)، والمولى يكان (٩)، والمولى فتح الله الشرواتي (١٠).

وانتفع بالشيخ خلقٌ كثيرٌ، منهم مصطفى بن خليل الرومي، والد طاش كبرى زادة،

---

(٦) نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: في ٢٣/١، وانظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٩/٨، طاش كبرى زادة، الشقائق النعمانية: ١٦٥.

(٧) هو المولى حسام الدين الذي يُعْرَفُ بابن المَدَّاس التوقاني، من تصانيفه شرح المائة لعبد القاهر الجرجاني، تعليقات على أسباب قوس قزح، وشرح التجريد للسيد الشريف.
انظر طاش كبرى زاده، الشقائق النعمانية: ٦٣.

(٨) فُوِّض إليه التدريس في مدرسة المزبورة بعد وفاة أخيه، وتولى القضاء في بروسا، ومات فيها في سنة: ٨٤٦هـ. انظر طاش كبرى زاده، الشقائق النعمانية: ٢٤.

(٩) هو محمد بن أرمغا الشهير بيكان، من شيوخه المولى شمس الدين الفناري، عمل في بعض المدارس في بروسا، ثم تولّى رئاسة القضاء بعد وفاة شيخه شمس الدين الفناري، وسافرَ إلى الحجاز، ولم يتولَّ شيئاً من المناصب بعد عودته.
انظر طاش كبرى زاده، الشقائق النعمانية: ٤٨ ــ ٤٩.

(١٠) هو المولى فتح الله بن شكر الله الشرواني، قرأ عليه الشيخ النكساري كتاب التلويح، وشرح المواقف، ومات في أوائل سلطنة السلطان محمد خان (٨٩١هـ).
انظر: طاش كبرى زاده، الشقائق النعمانية: ٦٥، عمر رضا كحالة، معجم المؤلفين: ٥١/٨.

صاحب (الشقائق النعمانية)، وهو ابن أخت الشيخ محمد النكساري [11]، والمولى قاضي زادة [12].

وللشيخ تصانيف تدل على سعة علمه، وهي:

١ ـ شرح الإيضاح في المعاني والبيان، لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني، المعروف بخطيب دمشق [13].

٢ ـ تفسير سورة الدخان، وهو مصنَّفٌ أهداه إلى السلطان بايزيد خان، وقد ذكر صاحب (الشقائق النعمانية) أنّه تفسيرٌ يدلُّ على أنَّ صاحبه آيةٌ كبرى في علم التفسير [14].

(٣) حاشية على عقائد النسفي [15].

٤ ـ شرح عمدة العقائد، للإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي [16].

٥ ـ حاشية على وقاية الرواية في مسائل الهداية، للإمام برهان الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأول عبد الله المحبوبي الحنفي [17]. وهي حاشية أجاد فيها، وأوّلها كما في (كشف الظنون): «الحمدُ لله الذي جعلنا على نظر الإسلام في البداية

---

(١١) هو المولى مصلح الدين مصطفى بن خليل، وهو والد طاش كبرى زاده، صاحب (الشقائق النعمانية)، ولد بطاش كبرى في سنة ٨٥٧هـ، ومن شيوخه والِدُهُ وخالُهُ محمد النكساري، والمولى درويش، والمولى بهاء الدين، والمولى قاضي زاده وغيرهم، وعمل مدرساً في أنقره والمزبورة وغيرهما، ومن تصانيفه: رسائل على بعض المواضع من تفسير البيضاوي، ورسائل على بعض المواضع من شرح الوقاية لصدر الشريعة، وحواشٍ على نبذ من شرح المفتاح، ورسالة متعلقة بعلم الفرائض وغيرها. توفي سنة ٩٣٥هـ.

(١٢) هو المولى ظهير الدين الأردبيلي المعروف بقاضي زاده، قتل مع الوزير أحمد باشا بمصر في سنة ٩٣٠هـ وكان خطُّه حسنا، وقد نقل (وفيات الأعيان) إلى الفارسية.

انظر طاش كبرى زاده، الشقائق النعمانية: ٢٧١ ـ ٢٧٢.

(١٣) انظر حاجي خليفة، كشف الظنون: ٢١٠ ـ ٢١١.

(١٤) انظر: طاش كبرى زادة، الشقائق النعمانية: ١٦٥، نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: ٢٣/١، ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٩/٨، حاجي خليفة، كشف الظنون: ٤٥٠.

(١٥) انظر حاجي خليفة، كشف الظنون: ١١٤٦.

(١٦) انظر حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ١١٦٨.

(١٧) انظر: ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ٩/٨، نجم الدين الغزي، الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: ٢٣/١، طاش كبرى زادة، الشقائق النعمانية: ١٦٥، حاجي خليفة، كشف الظنون: ٢٠٢٢.

إلخ» (١٨) ، وقد كَتَبَها على أنَّها شرح لمسائل الوقاية التي لم يتعرَّض الشارح لشرحها (١٩) .

٦ ــ حاشية على تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل) (٢٠) . وقيل إنَّهُ كَتَب حواشي على هذا التفسير، ولعلَّها الحاشية السابقة التي هي مجموعة حواشٍ .

٧ ــ شرح قصيدة الفرغاني في الكلام (٢١) .

٨ ــ رسالة على مسألة الكحل ، وهي رسالة لم تُشِرْ إليها المظانُّ التي عدنا إليها .

٩ ــ رسالة تشتمل على فوائِدَ شتَّى : وهي تتضمَّنُ كثيراً مِنَ المسائِلِ الفقهيَّةِ والتفسيريَّة والأصوليَّة وغيرها .

وهي مخطوطة في دار الكتب المصريَّة ، وتاريخُ نسخِها في أواخر شهر ربيع الأول (سنة ١١٠١ هـ) . وهي في مجموعٍ بخطِّ الناسخ يوسف بن محمد السرائي .
والمخطوط المشار اليه تحت رقم (١٤٣ مجاميع م) .

مسألــة الكحــل

مسألة الكحل في النحو في رفعِ (أفعل التفضيل) الاسمَ الظاهر، ومن ذلك قول العرب : ما رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ، على أنَّ (الكحل) مرفوع على الفاعليَّة لـ (أحسن) ، ولقد عُرفَت هذهِ المسألة بمسألة الكحل حَمْلاً على هذا القول على الرغم من الشواهد الأخرى التي تطالِعُنا فيها .

و يظهر لي أنَّ هذه المسألة قد أتعبت النحو يين والطلبة في تفسيرها ، أو إجازتها بقيودٍ أو مِنْ غيرها كما سيأتي فيما بعدُ ، ولذلك أُفْرِدَتْ فيها التصانيف : «و به عُرِفَتِ المسألة بمسألة

(١٨) حاجي خليفة ، كشف الظنون : ٢٠٢٢ .

(١٩) انظر حاجي خليفة ، كشف الظنون : ٢٠٢٢ .

(٢٠) انظر اسماعيل باشا البغدادي ، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، إستانبول ، ١٣٦٤ هـ : ١٤٢/٣ .

(٢١) انظر: حاجي خليفة ، كشف الظنون : ١٣٥٠ ، عمر كحالة ، معجم المؤلفين : ٨١/١٢ .

الكحل، وَأُفْرِدَتْ بالتآليف» (٢٢). ولعلَّ هذه الرسالة واحد منها. ولقد صنَّفَ فيها ابن الصائغ كتابا: (كتاب الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر)، ولقد حفظه السيوطي في مؤلَّفِه النفيس (الأشباه والنظائر في النحو) (٢٣). وفي مكتبة الأوقاف العامة ببغداد مصنَّفٌ فيها (كُحْل العيون النجل في مسألة الكحل) (٢٤)، لمحمَّد رضي الدين بن يحيى التادمي القادري الأنصاري الحنبلي (متوفى ٩٦٣هـ)، وأوله: «اللهُمَّ، صلّ على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، أبداً إلى يوم الدين، نحمدك يا مسبِّب الأسباب... والرسالة في قولهم: ما رأيت رجلاً حَسُنَ في عينه الكحل حُسْنَهُ في عينِ زيدٍ...» (٢٥).

ولا يكاد يخلو مصنّفٌ مِنْ تصانيف النحو من إفراد مكانٍ لهذه المسألة لتقريبها الى المريدين وتيسيرها عليهم وغيرهم، فلقد تحدَّث عنها شيخ النحاة في كتابه في باب (هذا ما يكون من الأسماء صفةً مفردا، وليس بفاعل ولا صفة تشبَّه بالفاعل كالحَسَن وأشباهه) (٢٦)، وجاء فيه: «وتقول: ما رأيتُ رجلاً أبغَضَ إليه الشرُّ منه إليه، وما رأيتُ أحداً أحسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينه، وليس هذا بمنزلة: خيرٌ منه أبوه؛ لأنَّه مفضِّلٌ للأب على الاسم في مِنَ، وأنت في قولك، أحْسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِه، لا تريد أنْ تفضِّل الكحل على الاسم الذي في مِنْ، ولا تزعم أنَّهُ قد نقص عن أنْ يكون مثلَهُ، ولكنَّك زعمت أنَّ للكحل هٰهنا عملاً وهيئةً، وليست له في غيره من المواضع، فكأنَّكَ قلت: ما

(٢٢) جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج: ٧، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون)، الكويت، البحوث العلمية، ١٣٩٤هـ: ١٠٧/٥.

(٢٣) انظر: ٢٠٥/٤.

(٢٤) انظر عبد الله الجبوري، فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف في بغداد، كتب آداب اللغة العربية وعلومها، مطبعة العاني ــ بغداد.

(٢٥) عبد الله الجبوري، فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف في بغداد: ٣٤٠/٣. وفي دار الكتب الظاهرية في دمشق نسخة أخرى تحمل العنوان نفسه (٦٨٦٧عام)، وهي في تسع ورقات: ومنسوبة إلى محمد العارفي الحلبي الأنصاري. انظر أسماء الحمْصي، فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية (النحو): ٤٢٧.

(٢٦) انظر أبا بشر عمرو بن بحر عثمان بن قنبر سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، ج: ٥، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، الهيئة العامة للكتاب ــ القاهرة ١٩٦٨م ــ ١٩٧٥م: ٢٨/٢.

رأيت رجلا عاملا في عينه الكحلُ كعمله في عين زيد، وما رأيتُ رجلا مبغَّضا إليه الشرُّ كما بُغِّض إلى زيد» (٢٧).

ومِمَّنْ أفرد لها مكانا الصيمري (٢٨)، وابن بابشاذ (٢٩)، وابن الحاجب (٣٠)، وابن مالك (٣١) وابن هشام (٣٢)، وشرّاح الألفيه (٣٣)، والسيوطي (٣٤) وغيرهم (٣٥).

---

(٢٧) سيبويه: الكتاب: ٣١/٢.

(٢٨) عبد الله بن إسحق الصيمري (ت: أوائل القرن الخامس)، التبصرة والتذكرة، م: ٢، تحقيق أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر — دمشق، ١٤٠٢ هـ — ١٩٨٢م: ١٧٨/١ —.

(٢٩) انظر طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ)، شرح المقدمة المحسبة، ج ٢، تحقيق د. خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية — الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م: ٣٩٧/٢ —.

(٣٠) انظر: رضي الدين بن محمد بن الحسن الاسترابادي (ت: ٦٨٦ هـ)، شرح الكافية، ج: ٢، دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ — ١٩٧٩م: ٢١٩/٢، نور الدين الجامي (ت: ٨٩٨هـ)، الفوائد الضيائية، مخطوط، دار الكتب الظاهرية — دمشق، رقمه: ٦٤٠٧، ورقة: ١٨١، جمال الدين عثمان بن عمر بن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ)، الإيضاح في شرح المفصل، ج: ٢، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني — بغداد: ٦٥٨/١.

(٣١) انظر: جمال الدين بن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان الدوري، مطبعة العاني — بغداد، ١٣٩٧ هـ — ١٩٧٧م: ٧٧٢.

(٣٢) انظر عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، شرح شذور الذهب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية — مصر: ٤١٥.

(٣٣) انظر: بهاء الدين بن عقيل العقيلي (ت: ٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، ج: ٤، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة السادسة: ١٨٧/٣، الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، م: ٣، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية — القاهرة، الطبعة الثانية: ١٢٨/٣.

(٣٤) انظر السيوطي، همع الهوامع: ١٠٧/٥ —

(٣٥) انظر: عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ)، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر: ٢٨٢، محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، المقتضب، ج: ٤، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦ هـ — ١٣٨٨ هـ: ٢٤٨/٣، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت: ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، ج: ١٠، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، بإشراف مشيخة الأزهر: ١٠٥/٦، محمد بن علي الصبان (١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، م: ٢، دار إحياء الكتب العربية — القاهرة، عيسى الحلبي وشركاه: ٤٠/٣ —، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥)، شرح التصريح على التوضيح، ج: ٢، دار إحياء الكتب العربية — القاهرة: ١٠٦/٢، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧)، منشور الفوائد، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣م: ٥٠، محمد الخضري الشافعي، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية — القاهرة: ٤٩/٢.

ولعلَّ هذه المسألة لم تكن معروفة بمسألة الكحل عند النحاة الأوائل كسيبويه والمبرد وابن جني وأبي علي الفارسي وابن السراج وغيرهم ، ولعلَّ ابن بابشاذ (٣٦) يُعَدُّ أوّلَ من ذكر هذا المصطلح في كتابه (شرح المقدمة المحسبة) : « وكذلك المسألة الاخرى .... الكلام عليها كالكلام على مسألة الكحل ... » (٣٦) ، و يظهر أنَّ هذه المسألة عُرِفَتْ فيما بعدُ بهذا الاسم (٣٧).

ولقد أجمع النحويون على أنّ (أفعل التفضيل) يعمل في التمييز والحال ، والظرف ، والفاعلُ الضميرُ المستتر فيه وجوبا ، فلا يصحُّ أنْ يعمل في مفعول به ظاهر، وما يوهِمُ ظاهِرُه بأنَّه كذلك يُحْمَلُ عند النحاة على أنَّ العامل فعل محذوف يدل عليه (أفعل التفضيل) ، ومِنْ ذلك قوله ـ تعالى ـ : « إنَّ ربَّك هو أعْلَمُ مَنْ يضلُّ عن سبيله » (٣٨) على أنَّ (مَنْ) في موضع نصب على المفعول به بفعل مضمر ، أي يعلَمُ مَنْ يضلُّ عن سبيله في أحد التأويلات (٣٩). وقوله ـ تعالى ـ : «الله أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالَتَهُ» (٤٠) على أنَّ (حيثُ) في موضع نصب بفعل محذوف يَدُلّ عليه (أعْلَمُ) (٤١).

---

(٣٦) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة المحسبة : ٤٠٠/٢ .

(٣٧) انظر في هذه المسألة المراجع التي في الحاشية (٣٦) .

(٣٨) الأنعام : ١١٧ .

(٣٩) انظر: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان ، أبو حيَّان النحوي الأندلسي (ت : ٦٥٤ هـ) ، البحر المحيط ، م : ٨ ، مكتبة ومطابع النصر الحديثة : ٢١٠/٤ ، شهاب الدين أحمد الخفاجي (ت : ١٠٦٩ هـ) ، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ، م : ٨ ، المكتبة الإسلامية ـ تركيا : ١١٨/٤ ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت : ٦١٦هـ) ، التبيان في إعراب القرآن ، م : ٢ ، تحقيق علي محمد البيجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة : ٥٢٤/١ ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت : ٦٧٢هـ) ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ـ القاهرة ، ١٣٨٧ هـ ـ ١٩٦٧م : ١٣٥ ، مكي بن أبي طالب (ت : ٤٣٧ هـ) ، مشكل إعراب القرآن ، ج : ٢ ، تحقيق ياسين محمد السواس ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ـ دمشق ، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤ ، م : ٢٨٤/١ ، د. عبد الفتاح أحمد الحموز ، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ : ٥٥٨ .

(٤٠) الأنعام : ١٠٤ .

(٤١) انظر: السيوطي ، همع الهوامع : ١١٠/٥ ، أبو البركات بن الأنباري ، منثور الفوائد : ٦٢ ، ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ : ٧٧٢ ، الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٤٩/٢ .

و يكاد النحو يون يجمعون على أنَّ (أفعل التفضيل) يرفع الظاهر بقيود:

١ ـ أنْ يكون الظاهِرُ أجنبيّاً بالنسبة لاسم التفضيل الواقع صفة لاسم جنس نكرة.

٢ ـ أنْ يكون ذلك في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام على مذهب ابن مالك.

٣ ـ أنْ يكون الظاهِرُ المرفوع مفضّلا على نفسه باعتبارين، و واقعاً بين ضميرين أوّلهُما للموصوف وثانيهما له.

ومِمَّا توافرت فيه القيود السابقة قول العرب: ما رأيت رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكُحْلُ منهُ في عينِ زيدٍ، وما رأيتُ رجلاً أبغَضَ إليه الشرُّ منه إليه، وقوله ـ عليه السلامُ ـ: «ما مِنْ أيّامٍ أَحَبَّ إلى اللهِ فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة» (٤٢)، على أنَّ (الصومُ) فاعلٌ لاسم التفضيل (أحبَّ) الواقِع صفةً لـ (أيّامٍ)، على الرغم مِنْ أنَّ هذا الحديثَ التي اسْتَشْهَدَ به النحويُّون يمكِنُ أنْ يكونَ قَد أصابه بعضُ التغيير من حيثُ التقديمُ أو التأخيرُ وغير ذلك ليخضعَ لسلطان هذا الأصلِ النحوي إنْ لم يكُنِ النحاةُ قد أخذوه من مصدَرٍ لم تصل يدي إليه (٤٢).

ولعلّي أُعَزِّزُ هذهِ المسألة بحديث نبويّ شريف لم يذكره النحاة إنْ حُمِلَ على التأو يل، وهو ما رواه ابنُ عمرَ: «ما مِنْ أيّام أعظَم عندَ الله، ولا أحبَّ إليه العملُ فيهنَّ مِنْ هذهِ الأ يام العشر، فَأَكْثروا فيهنَّ من التهليل والتكبير والتحميد» (٤٢)، وهو يمكن عَدُّه من باب: ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ مِنْ عين زيدٍ كما سيأتي.

---

(٤٢) لعلَّ هذا الحديثَ الشريفَ يُمْكِنُ استخلاصه من الروايات التالية:

١ ـ رواية أبي هريرة: «ما مِنْ أيّامٍ أحبَّ إلى الله ـ تعالى ـ أنْ يَتَعَبَّدَ له فيها من عشر ذي الحجة، يعدِلُ صيامُ كلِّ يوم منها بصيام سنةٍ، وقيامُ كلِّ ليلة بقيام ليلةِ القدرِ».

٢ ـ رواية ابن عباس: «ما من أيّامٍ العملُ الصالِحُ فيهن أحبُّ إلى الله من هذهِ الأ يام العشر، فقالوا: يا رسولَ اللهِ، ولا الجهادُ في سبيلِ اللهِ، فقال رسولُ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ولا الجهادُ في سبيلِ اللهِ إلاّ رجلٌ خرج بنفسِهِ ومالِهِ فلم يرجِعْ من ذلك بشيء».

٣ ـ رواية ابن عمر: «ما مِنْ أيّامٍ أعظمُ عند الله، ولا أَحَبُ إليه العملُ فيهِنَّ من هذهِ الأ يام العشر، فأكثِروا فيهن مِنَ التهليل والتكبير والتحميد».

انظر فيما مر: ابن العربي المالكي (ت: ٥٤٣هـ)، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ج ١٣، دار الكتب العلمية =

وَمِمَّا جاء شاهداً على هذهِ المسألة قولُ الشاعر(٤٣):

مـا رأيـتُ امرأً أحـبَّ إليـه الـ　　بـذْلُ مِـنْـهُ إلـيـك يابنَ سنـانِ

وممّا لم تتوافر فيه هذه القيود قولهم : ما أريت رجلاً أحسن منه أبوه ، لكون ما يمكن أن يُعَدَّ فاعلا لاسم التفضيل (أبوه) سببا في أجنبي ؛ لأنه مضاف الى ضمير الموصوف ، و يتراءى لي أنّه لا محوج إلى هذا القيد ، لِكون الظاهر الظاهر المرفوع باسم التفضيل مفضلا على نفسه باعتبار عين (رجل) وعين (زيد) ، ولقد حُمِلَ هذا القول على أنَّ (أبوه) مبتدأ مؤخر مخبر عنه باسم التفضيل ، والجملة الاسمية صفة لـ (رجلا) .

وقيد النفي يعود إلى أنَّ (أفعل التفضيل) فيه زيادة من حيثُ المعنى على الفعل الذي يمكن أنْ يُحْمَلَ عليه في العمل ، فهو في الإثبات لا فعلَ له في معناه ، وهو يُعَدُّ كالأسماء الجامدة في العمل ، فليس من باب اسم الفاعل أو الصفة المشبهّة من حيثُ كونُهُ لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ ، ولا يُذَكَّرُ ولا يُؤَنَّثِ ، وقيل إنَّه يشبه فعلَ التعجُّب الجامد ، وقيل إنّه يشبه المضارع في النفي ؛ لأنَّ الزيادة تبقى به ، أمّا في الإثبات فتنتفي الزيادة ، وتتراءى المساواة فيه ، وهي

= ــ بيروت : ٢٨٩/٣ ، أحمد بن حنبل (ت : ٢٤١هـ) ، مسند الإمام أحمد بن حنبل ، و بها مشه كنز العمال في سنن الأقوال ، ج : ٦ ، دار الفكر العربي : ٧٥/٢ ، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١هـ) ، جامع الأحاديث ، الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير، جمع وترتيب عبدالله أحمد صقر وزميله ، مطبعة محمد قاسم الكتبي ــ دمشق : ٥٧٦/٥ ، ٦٩٤ ، سليمان بن الأشعث أبو داود (ت : ٢٧٥هـ) ، ستن أبي داود ، ومعه معالم السنن للخطابي ، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعّاس ، وعادل السيد ، دار الحديث ــ سورية ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م : ٨١٥/٢ .

ولعلَّ مِمّا يعزِّزُ احتمال التغيير المشارِ إليه في هذا الحديث أنَّ بعض النحاة لم ينصوا على أنَّهُ حديثٌ شريف ، ومنهم سيبويه (الكتاب : ٣١/٢) ، المبرد (المقتضب : ٢٥٠/٣) ، ابن بابشاذ (المقدمة المحسبة : ٤٠٠/٢) والصيمري (التبصرة والتذكرة : ١٨٠/١) ، ولذلك لم يذكره الشيخ النكساريُّ في رسالته هذه .

ومِمَّنْ ذكر أنَّهُ حديث الرضيُّ (شرح الكافية : ٢٢٣/٢) ، وابنُ هشام الأنصاري (شرح شذور الذهب : ٤١٥ ، شرح قطر الندى : ٢٨٢) ، وابن عقيل (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١٨٨/٢) ، والأشموني (انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٠/٣) .

وانظر في ذلك : السيوطي ، همع الهوامع : ١٠٧/٥ ، الأشباه والنظائر: ٢٠٨/٤ ، الخضري ، حاشية الخضري : ٤٩/٢ ، الجامي ، الفوائد الضيائية ، ورقة : ١٨٠ ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ١٠٥/٦ .

(٤٣) انظر: السيوطي ، همع الهوامع : ١٠٧/٥ ، ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب : ٤١٦ .

مسألة يأباها مقام المدح ؛ لأنَّ التقدير يصير: حَسُنَ الكحلُ في عينِ رَجُلٍ كحُسْنِهِ في عينِ زيدٍ ، وعليه فلا بُدَّ مِنَ النفي لتحقق الزيادة التي في اسم التفضيل. وقيل إنَّ النفي يقوي طلب الموصوف للصفة لقوتها في العمل ؛ لأنَّ طلب النكرة للمخصص في الإثبات دون طلبها له في النفي؛ لأنَّه في الإثبات لزيادة الفائدة وفي النفي لصون الكلام عن كونه كذبا (٤٤). وقيل إنَّ عدم لحاق العلامات لاسم التفضيل تقوي شبهه بالفعلِ من حيثُ كونُهُ لا يُثَنّى ولا يُجْمَعُ (٤٥). وقيل إنَّ الامتناع عن رفعه الظاهر ليس لعلّة موجبة ، إنّما هو لأمرٍ استحساني ، ولذلك اطّرد رفعُهُ لَهُ عند بعض العرب ، وهي لغة عُدَّت رديئةً عند كثير من النحاة.

ولقد دوَّنَ ابن الصائغ في كتابه (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) (٤٦) خمسة تعليلات لهذه المسألة.

وقيل إنَّ رفع الظاهر في هذه المسألة محمولٌ على عدم صحَّةِ كونه مبتدأ مخبراً عنه باسم التفضيل ، لئلاَّ يفصل بين (أفعَل التفضيل) والمفضَّلِ عليه (منه) بأجنبيٍّ كما سيأتي فيما بعدُ.

ورسالة مسألة الكحل هذه في شرح ما في كافية ابن الحاجب. من حديث موجز، فلقد أزالَ الشيخ النكساريُّ لمريديه ما في هذه المسألة من غموض بالشرح والتعليل والتعزيز بالشواهد كما يطالعنا به شرّاح الكافية كالعصام والرضي والجامي. ولعلّها تُغَني الدراسين عن العودة إلى مظان المسألة المختلفة التي لابدَّ منها لتكتمل الصورة من حيثُ القيودُ والشاهِدُ وغيرُ ذلك من المسائل.

---

(٤٤) انظر: السيوطي، همع الهوامع : ١٠٧/٥، الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل : ٤٩/٢، الصيمري، التبصرة والتذكرة: ١٨٠، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ١٠٦/٢، ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٢٧٢، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٢٨/٣، الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠، ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٨٨/٢، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٤٣/٣ ــ السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٧/٤، ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: ٤٠٠/٢.

(٤٥) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٣٠٧/٤.

(٤٦) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢١٢/٤ ــ ٢١٥.

ولعلَّ هذه الرسالة لم يطَّلع عليها النحويُّون فيما بعدُ، فلم يعتمد عليها الشيخ خالد الأزهري في (شرح التصريح على التوضيح) والصبَّان في حاشيته وغيرهما على الرغم من اعتمادهم على شروح الكافية كشرح الجامي وغيره. ولعلَّ ما يعزِّز ما نذهب إليه أنَّ مصنفها كان في القسطنطينية.

ولقد مرَّ أن الحلبيَّ الأنصاري قد أفرد لمسألة الكحل أيضا رسالة (كحل العيون النجل في مسألة الكحل) (٤٧).

نُسَخُ رسالة على مسألة الكحل من الكافية المخطوطَةُ

لهذه الرسالةِ النفيسةِ ثلاثُ نُسَخٍ مخطوطَةٍ، إحداهما منسوبَةٌ إلى مُصَنِّفها العلاَّمة شمس الدين محمد بن إبراهيم بن حسن النكساري الرومي الحنفي، وهي نسخَةُ دار الكتب الظاهريَّة، وهي التي اتَّخَذْناها أصلا لهذه الرسالة؛ لأنَّها منسوبة إلى مصنفها، وأكثَرُ دقَّةً، وأقلُّ سقطاً على الرغم مِنْ خُلُوِّها من تاريخ النسخ واسم الناسخ.

أمَّا النُسختانِ الأخريان فهما مِنْ كنوزِ مكتبة الأزهر الشريف المخطوطَةِ، وهما غيْرُ منسوبتين، تحمِلُ الأولى العنوان التالي: «هذه رسالةُ شرحِ مسألةِ (ما رأيتُ أحداً أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عينِ زيدٍ، لبعض العلماء على التَّمام والكمالِ»، وهي التي سمَّيناها بالنسخةِ (أ)، أمَّا الثانيَةُ فتحمِلُ عنواناً كُتِبَ بخطٍ مُغايرٍ لما كُتِبَتْ فيه: «رسالَةٌ في مسألة الكحل مِنْ مَتْنِ الكافية» وهي التي سمَّيناها بالنسخة (ب). وإليكَ وصفاً تَفْصيليّاً لهذه النسخ المخطوطة:

(١) النسخة الأصل: وهي نسخة دار الكتب الظاهرية (١٤٥٠ عام)، وهي من ممتلكات محمد محيي الدين العاني (سنة ١٢٣٢ هـ)، وأوراقُها سبْعُ ورقاتٍ، الورقة الأولى ورقة

(٤٧) انظر الصفحة: ٩٦.

الغلاف، وهي تحمل اسم هذه الرسالة (رسالةٌ على مسألة الكحل من الكافية، تأليف العلامَّة شمس الدين محمد النكساري ــ رحمه الله تُعالى ــ.)، وفائدة عن السيوطي مِنْ إضافة المالك: «فائدة، قال شيخنا السيوطي في كتابه الجامع الصغير في أحاديث البشير والنذير، فيما قرأنا في الجامع الأموي على الشيخ عبد الرحمن أفندي ...»، وحديثا موجزا في مسألة الكحل: «وحاصل الكلام أنَّ (أفعل التفضيل) لا يعمل في المظهر إلاَّ إذا كان في صفة سببيَّة لشيء، وهو في المعنى صفة حقيقة لمتعلق ذلك الشيء، وذلك المتعلق يكون مفضَّلا ومفضَّلا عليه باعتبار المحلَّين، كقولك: ما رأيت رجلا أحْسَنَ في عينه الكحل منه في عين زيد، وأَحْسَنُ صفة سببيَّة لـ (رجل)، وصفة حقيقيَّة للكحل، يعني بالحقيقة أنَّها حاصلة منه، والكحل مفضَّل باعتبار عين زيد». وتحمل هذه الورقة أيضا اسمَ المالك: «جلَّ شأنُهُ ــ عزَّ وجَلَّ تعالى ــ.. محمد محيي الدين العاني، سنة ١٢٢٢»، على أنَّ فيما بعدَ (تعالى) سقطاً؛ لأنَّ ورقة الغلاف لا تسلم من عوادي الدهر.

والأوراق الأخرى كل ورقة فيها صفحتان، كلُّ صفحةٍ فيها ثلاثَة عشرَ سطراً تقريباً، كلُّ سطرٍ فيه خَمْسَ عشرةَ كلمةً تقريبا، ولقد زُيِّنت بعض الصفحات ببعض الشروح التي توضّح ما تراءى للمالك من الغموض في بعض المواطن، و يبدو ذلك جليّاً في الورقة الثانية.

وَكُتِبَتْ هذه الرسالَةُ بالسواد بقلم معتاد معجم، فيه شكلٌ قليلٌ، وَكُتِبَت رؤوس العبارات بالحمرة. وتُرِكَ هامش بعرض (٣,٥ سم). والخط رقعي في الغالب. وتخلو هذه النسخة من اسم الناسخ وتاريخ النسخ.

(٢) النسخة (أ): وهي نسخَةُ مكتبةِ الأزهر الشريف، وهي تحت رقم (٧٦٦ مجاميع، ٣٤٨١٣ حليم). وتحمِلُ ورقتها الأولى عنواناً لهذه الرسالة زيادةً على فهرست لرسائل المجموع الذي يضمُّها: «هذه رسالة شرح مسألة (ما رأيت أحداً أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْهُ في عينِ زيدٍ، لبعضِ العلماءِ على التمام والكمال م. فهرست ما في هذا

المجموع في المنطق:

عدد

١ ــ رسالة شرح مسألة كحل الكافية.

١ ــ رسالة في الموجهات.

١ ــ رسالة في إنتاج الأشكال.

١ ــ رسالة في القياس.

١ ــ منظومة في الآداب.

١ ــ رسالة في الفرق بين الحُصوليّ والحضوري.

١ ــ طبقات علماء الحنفية.

١ ــ رسالة في النسب بين القضايا الحقيقية والخارجية». أمَّا الورقة الأخيرة ففيها تمام هذه الرسالة وتاريخ النسخ واسم الناسخ. وأوراقها ثنتا عشرة، في كل ورقة تسعَةَ عشر سَطراً، في كل سطرٍ ثنتا عشرَةَ كلمةً تقريباً.

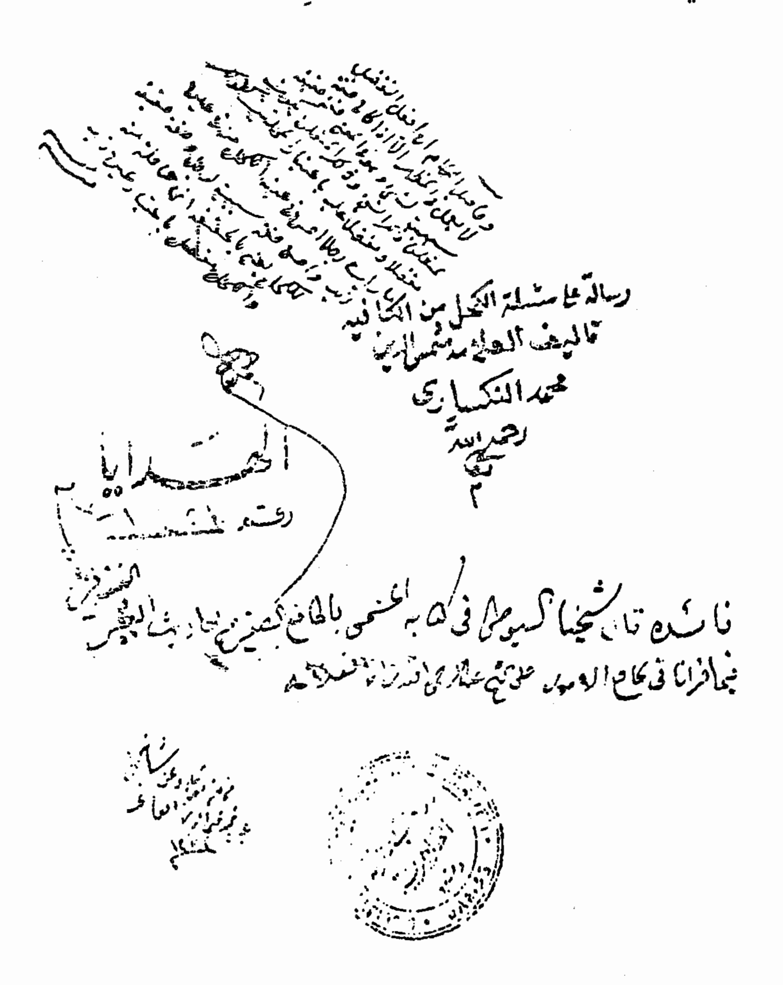
وخَطُّها نسخيٌّ جميل مضبوطٌ في كثيرٍ من المواضع، وهو بيَدِ محمد أحمد الخوجة، وتاريخ نسخها (١٣٠٠هـ). ولقد دُوِّن في حاشية كلِّ ورقةٍ الكَلِمَةُ التي صُدِّرَتْ بها الورقَةُ التالية. وتخلو هذه النسخة مِمَّا يعتري كثيراً مِنْ كنوزِنا الدفينة مِنْ عوادي الدهرِ وغيرِها.

(٣) النسخة (ب): وهي نسخَةُ مكتبة الأزهر الشريف، وتقع في مجلَّدٍ تحت رقم (٩٠٣ مجاميع، نجيب: ٤٦٠٥٦).

وتحمِلُ الورقَةُ الأولى عنوانَ هذه الرسالة: «رسالة في مسألة (الكحل) مِنْ متنِ الكافية)، وغالِبُ ظنّي أنَّ هذهِ الورقة ليست بخط ناسخ هذه النسخة، والورقة الأخيرة تضمُّ زيادةً على تمام هذه الرسالة مقدّمةَ رسالةٍ أُخرى تدور في فلك التفرقة بين بعض الألفاظ كالحمد والشكر وغيرهما. وأوراقُها تِسعٌ، في كُلِّ ورقةٍ واحِدٌ وعشرونَ

سطراً، أمَّا الورقةُ الأولى فأربعَةَ عشرَ سطراً. وخطُّها رقعيٌّ خالٍ من الضبط في كثير من المواضع، وهو بيد عبد الرحمن بن محمد ققة، وتاريخ نسخها سنة ١٠٣٨ هـ، وتضمُّ بعض حواشيها تعليقاتٍ قليلةً.

وهي تخلو أيضاً مِمَّا يعتري كثيراً مِنْ كنوزنا الدفينة مِنْ عوادي الدهر وغيرها.



صورة ورقة الغلاف من النسخة الأصل

صورة الورقة الأخيرة من النسخة الأصل



صورة الورقة الأولى منَ النسخة الأصل

هذه رسالة شرح مسألة
ما رأيت أحداً أحسن في عينه
الكحل منه في عين زيد
لبعض العلماء
على التمام
والكمال
م

فهرست ما في هذا المجموع في المنطق

عدد

صورة ورقة الغلاف من النسخة (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
وبعد فلما انتهت مباحثاتي مع أصحابي الذين لهم دراية لتحقيق المعاني
العاصية والمباني القاصية بلغهم الله ما تقتضيه هممهم
العالية إلى مسألة الكحل من الكافية أردت أن أكتب
لهم رسالة تشتمل على ابراز مشكلاتها وكشف القناع عن
مخدراتها رجاء أن لا ينسوني في صالح دعائهم في الأوقات
المرجوة لإجابة الدعوات فشرعت فيه وجمعت ما
يتعلق بهذه المسألة من فوائد شريفة وشاحنة رفيعة
مما تكلموا فيها وضممت إليه ما سنح لخاطري الفاتر حالة
التقرير والتحرير مستمدا من المجمل الجليل والمنعم الجليل
انه الميسر لكل عسير وتسهيل الصعاب عليه يسير أن
يوفقني في فتح غوامضات حقائقها وشرح معضلات
دقائقها انه ولي المعونة والتوفيق والهداية إلى أقوم طريق
قوله ولا يعمل في مظهر أي لا يعمل اسم التفضيل في الفاعل والمفعول
إلا عند تحقق الشرائط التي سنذكرها الآن كما عمل الفعل
لابد

لابد أن يكون له فعل بمعناه في الزيادة لم يعمل إلا عند وجود
الشرائط فإنما يعمل لأنه حينئذ يكون بمعنى الفعل كما سنذكره
إن شاء الله تعالى فإن قيل ما ذكرتم منقوض باسم الفاعل
الذي للمبالغة إذ ليس له فعل بمعناه في المبالغة وبالصفة
المشبهة أيضا إذ لا فعل لها بمعناها في الثبوت قيل
عن الأول بأنه محمول على اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة
بخلاف أفعل التفضيل فإنه ليس فيه قسم يعمل في الظاهر
ليحمل عليه غيره في العمل وعن الثاني بأنها وإن لم يكن لها فعل
بمعناها لكنها مشابهة لاسم الفاعل في أنها تثنى وتجمع
وتؤنث وتذكر فحملت عليه بخلاف أفعل التفضيل لأنه ليس
جاريا على الفعل ولا مشابها بالجاري على الفعل إذ لم يشبه اسم
الفاعل في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث في مثل زيد أفضل
من عمرو ونحوه إلا أصل والحاصل أن أفعل الذي استعمل عن أصل
وهو ليس بمعنى الفعل ولا مشابها بالذي يجري على الفعل
من المشتقات العاملة حتى يعمل في الظاهر كالصفة المشبهة
فإنها وإن لم تجر على الفعل لكنها شبيهة بما يجري على الفعل
كما مر ذكره إذا ثبت أن ما هو الأصل لا يعمل في الظاهر فإن لا يعمل
غيره أولى وأحرى إنما قلنا أن المستعمل عن أصل لأنهم لم يجروا
أفعل التفضيل مجرى فعل التعجب لقربه منه في المعنى

صورة الورقة الأولى من النسخة (أ)

إتوه صفة ركب وثانية التوقف والثلث وهو نصب
على أنه تمييز من أقل أي أقل توقفاً أو مفعول مطلق
من أتوه لأنه نوع من الإتيان وقيل حال أي متلهثين
لشدة الخوف قوله وأخوف عطف على أقل أو على ثالثة
إن جعلت حالاً [illegible] إلا ما وقى الله الاستثناء مفرغ
وما مصدرية أي في كل وقت إلا في وقت وقاية الله
تعالى [illegible] سارياً منصوب بوقي وقيل تمييز
منه والله أعلم بالصواب
وإليه المرجع والمآب
وصلى الله على سيدنا
محمد النبي
الأمي وعلى آله
وصحبه وسلم كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون
في ٤ [illegible] القعدة سنة [illegible] على يد الفقير محمد أحمد الخوجه عفا الله عنه

تم الكتاب بكاملات • نعم السرور لصاحبه
وعفا الإله بفضله • ويمنه عن كاتبه



صورة الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

صورة ورقة الغلاف من النسخة (ب)





صورة الورقة الأولى من النسخة (ب)

صورة الورقة الأخيرة (ب)
من النسخة

رسالة على مسألة الكحل من الكافية

تأليــف

الشيخ شمس الدين محمد بن إبراهيم النكساري

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعينُ

الحمدُ لله ربِّ العالمينَ وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ (وآلِهِ) (٤٨) أجمعينَ، وبعدُ: فلَّما انتهَتْ مباحثاتي مَعَ [أصحابي] (٤٩) الذين لهم (دربةٌ)) (٥٠)، لتحقيق المعاني [العاصِيَة] (٥١)، والمباني [القاصِيَة] (٥٢)، بلَّغهم اللهُ ما [تَقتضية] (٥٣) همَّتُهُم العاليةُ [إلى مسألة الكحل] (٥٤) من الكافية (٥٥)، ــ أردْتُ أنْ أكتُبَ لهم رسالةً تشتَمِلُ على

---

(٤٨) ما بين القوسين في النسخة (أ): «وآلِه وصحبِه».

قيل إنَّ الشيعةَ يُدْخلونَ حرف الخفضِ (على) على (آله)، أمَّا أهلُ السنة فيُدْخلونها، جاء في (حاشية عصمت على الجامي) (نقلا عن مقدمة الخصائص، أبو الفتح عثمانَ بن جنيّ (ت: ٣٩٢هـ)، الخصائص، ج٣، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة ــ بيروت: ٣٧/١): «منع الشيعة إدخال (على) على (الآل) عند التصلية على النبيّ وآلِهِ، ونقلوا في ذلك حديثا، والتزمَ أهلُ السنَّة ذكرَها ردًّا عليهم، فإنَّ جميع الأحاديث الصحيحة المذكورة فيها الصلاة على النبيّ ــ عليه السلام ــ وآلِهِ دخل كلمة (على) على (آله)، فالظاهر أنَّ ما نقلوه موضوع».

(٤٩) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «أنجالي».

(٥٠) ما بين القوسين في النسخة (أ): «دراية». وفسره المالك: «الدربة: العادة والتجربة»، انظر ورقة: ٢.

(٥١) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «العاصّة»، وهي الصلبة الشديدة، جاء في (لسان العرب: عصص): «وعصَّ يعصُّ: صلُبَ واشتدّ»، ويظهر لي أنَّها المعاني التي تحتاج إلى إعمال الذهن للوقوف عندها.

(٥٢) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «القاصّة»، وهي المبيَّنة أحسنَ البيان، وما في النسختين الأخريين أقرب إلى الصواب وأظهر. انظر: جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت ــ دار صادر، ١٣٨٨هـ (قصص).

(٥٣) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «يقيِّضه»، يقال: قَيَّضَ الله فلانا لفلان: جاءه به وأتاحه إليه. ولعلَّ ما أثبتناه أظهر وأولى؛ لأنَّ المعنى عليه.

(٥٤) ما بين الحاصرتين في الأصل من غير الخافض الذي دُوِّنَ في الهامش.

(٥٥) انظر الرضي، شرح الكافية: ٢١٩.

إبرازِ مُشْكِلاتِها، وكشفِ القناعِ عَنْ مُخَدَّراتِها (٥٦) رجاءَ أنْ لا ينسوني في صالح دُعائهم في الأوقاتِ المرجوّة؛ لإجابة (٥٧) الدَّعَواتِ.

فَشَرعْتُ فيهِ، وجَمَعْتُ ما يتعلَّق بهذه المسألَةِ مِنَ فوائدَ شريفةٍ [ومباحِثَ] (٥٨) دقيقةٍ مِمَّا تكلَّموا فيها، [وأَضَفْتُ] (٥٩) إليها ما سنَحَ [لخاطري] (٦٠) الفاترِ حال التقرير والتحرير مُسْتَمِدًّا من [المجمِّل الجميل] (٦١)، والمُعينِ [الجليل] (٦٢)،إنَّهُ المُيَسِّرُ لكلِّ (عُسْرٍ) (٦٣)، وتسهيلُ الصعاب عليه يسير، أنْ يوَفّقني في فَتْحِ (عو يصات) (٦٤) حقائِقها وشرحِ مُعْضِلاتِ (٦٥) دقائقِها، إنَّهُ وليُّ المعونَةِ (والتوفيق) (٦٦).

قوله: «ولا يَعْمَلُ في مُظْهَرٍ» (٦٧)، أيْ: لا يَعْمَل اسمُ التفضيل في الفاعِلِ والمفعول

---

(٥٦) يقالُ: جاريةٌ مُخَدَّرَةٌ إذا لزمت الخدر، وخَدَّرتِ الظبيةُ خِشْفَها في الخَمَر: سترته هنالك. انظر ابن منظور، لسان العرب (خدر).

(٥٧) الإجابة والاستجابة بمعنى. انظر ابن منظور، لسان العرب (جوب).

(٥٨) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل مصروف، وفي النسخة (أ): «ومباحثه».

(٥٩) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «وأَضَفْتُ».

(٦٠) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «خاطري»، وما أثبتناه كما في النسختين الأخريين هو الصواب؛ لأنَّ المعنى عليه، والقولُ نَفْسُهُ في التعلُّق.

(٦١) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «المجمِّل المجميل»، والتصويب من النسختين الأخريين.

(٦٢) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «الخليل»، والتصويب من النسختين الأخريين؛ لأن المعنى عليه.

(٦٣) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «عسير».

(٦٤) ما بين القوسين في النسخة (ب): «زبد عويصات».

(٦٥) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «مُعَلاَّت»، وهي بفتح العين التي أُعِلَّتْ، وبكسرها هي التي أَعَلَّتْ غيرَها. وفي النسخة (ب): «مُفضلات»، وهو تصحيف.

(٦٦) في النسخة (أ) بعد ما بين القوسين: «والهداية إلى أقوم طريق».

(٦٧) في الكافية كما في (شرح الرضي: ٢/٢٢٠): «ولا يَعْمَلُ في مُظْهَرٍ إلاَّ إذا كان لشيءٍ، وهو في المعنى لمسبّبٍ مفضَّل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره، منفياً، نَحوَ: ما رأيتُ رجُلاً أَحْسَنَ في عينيهِ الكُحْلُ منه في عين زيدٍ؛ لأنَّهُ بمعنى (حُسُنَ) (مَعَ أنَّهُمْ لو رفعوا لفَصَلُوا بينه وبين معموله بأجنبيّ، وهو الكحل، ولكَ أن تقولَ: أحْسنَ في عينه الكُحْلُ من عينِ زيدٍ، فإنْ قدّمت ذكر العين قلت: ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحْسَنَ فيها الكحلُ، مثل قولِهِ:

مررت على وادي السباع ولا أرى ... كوادي السباع حِيْنَ يُظْلِمُ واديا

أقلَّ بهِ رَكْبٌ أتَوْهُ تَئِيَّةً ... وأخْوَفَ إلاَّ ما وقى اللهُ ساريا»

=

(بـه) (٦٨) إلاَّ عـنـدَ تحقُّـقِ الـشـرائـطِ الـتي سنذكُرُها (٦٩) لأنَّ ما عَمِلَ عَمَلَ الفِعلِ لا بُدَّ

= زُيِّنَـتِ الـورقـة الأولى بـحـاشـيـة تَـدورُ في فلك مسألة الكحل: «قولَه: (وأفعل التفضيل لا يَعْمَلُ (لفظة يعمل ساقطة من الأصل) في مُظْهَرٍ إلاَّ إذا كان جاريا (لفظة جارياً ليست بيِّنَةً في الأصل) على شيء، وهو في المعنى صفة لمسبِّب ذلك الشيء إلاَّ (لـفـظـة إلاَّ في الأصـل إلى) في حـال كـون هـذا اسـتُـعْـمِـلَ (بـعـد لـفـظـة استُعْمِلَ لفظة أخرى ليست بيِّنَةً، و يتراءى لي أنَّها «مـنـفـيا»)، يعني، لا يعمل أفعَلُ التفضيل في الفاعل الظاهر إلاَّ إذا تحقَّقَتِ الشروط المُعْتَبَرَةُ في إعمال اسم التفضيل، وهي أنْ يـكـون اسم الـتـفـضـيل صفةً لشيء مِنْ حيثُ اللفظ، وهو في المعنى صفةٌ لمسبِّب ذلك الشيء أو يكون ذلك المسبَّب مفضَّلاً، أي: ثـابـتـا لـه زيـادة الـفـعل باعتبار الأول، أي: باعتبار ما أُجْري عليه اسمُ التفضيل مِنْ حيثُ اللفظُ على نفسه باعتبار غير الأول، يـعـنـي: يـكـون المـسـبَّـب مـفـضَّلاً عليه باعتبار المحلَّين، و يكون اسم التفضيل في سياق النفي، هذا تقدير ما أُخِذَ مِنَ الـكتاب، بعون الملك الوهَّاب، وأستفتح أنا الفقير بعناية العليم القدير، فنقول: قوله (باعتبار الأول) حال من الضمير المستكن في (مُـفَـضَّـل)، وقوله (على نفسِهِ) متعلِّق بـ (مُفَضَّل)، وقوله (باعتبار غير ذلك الشيء) حال من المجرور، أعني (نفسه)، وهو مـفـعول بواسطة الحرف، وتقدير الكلام: فُضِّل المسبَّب حال كونه مُصاحِباً وملابسا اعتبار الأول على نفسه حال كونه مصاحباً ومـلابِساً اعتبار الثاني. وقوله (منفيًّا) حال من الضمير المستكن في (كان). ومثالُهُ ما ذكره ابن الحاجب ـــ رحمه الله ـــ، وهو: مـا رأيـت رجـلاً أحْسَنَ في عينه الكُحْلُ منه في عين زيد، فـ (أحسن) في المثال جارٍ على الرجل من حيثُ اللفظُ؛ لأنَّه صفة له، لـكـن عـائـد (أحسن) مِنْ حيثُ المعنى هو مسبِّبه، وهو الكحل، وأنَّه مفضَّل باعتبار أنَّه في عين الرجل على نفسه باعتبار أنَّه في عين زيـد، وهـو (أعـنـي قـولـه في عين زيـد) حـال مـن المجرور في (منه)، أي: كائنا في عين زيد. وقوله (في عينه) حال من الـكـحل مقدَّم عليه، ويجوز أنْ يكون ظرفا لغوا (في الأصل: ظرف لغو) متعلِّقا بـ (أحسن)، هذا بالنظر إلى وقوعهِ في الإثبات، وأمَّـا في الـنـفـي فـإنَّ مـا هو مفضَّل لفظاً مفضَّل عليه معنى، والمفضَّل عليه لفظ. مفضَّل معنى، فإنْ قيل: الكحل ليس بمسبَّب للرجـل، قـلـنـا: المراد بـالمـسـبَّب هو اللغوي، وهو ما جُعِلَ سبباً، فإنَّ الكحل سبَبٌ لحسن عين الرجل، «وما أفدت يقدَّر من الـكـلام» (ما بين الـقـوسين غير بيِّن، وفيه لفظة قبل «من» لم أستطع قراءتها)، والنهاية في هذا المقام وصف الحقيق في هذا المقام عند إسناده» (بعد لفظة إسناده كلام مطموس من الأصل).

(٦٨) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٦٩) لـيـس في التنزيل ما يُمْكِنُ أنْ يُحْمَلَ على رفع اسم التفضيل لاسمٍ ظاهرٍ، أمَّا المفعولُ به من حيثُ كونُهُ اسماً ظاهراً ففيه ثلاثةُ مـواضِعَ يُـمْـكِـنُ حَمْلُها على هذهِ المسألة في أحد التأويلات، الأول قولُهُ ـــ تعالى ـــ: «إنَّ ربَّك هو أعْلَمُ مَنْ ضَلَّ عَنْ سبيلِهِ» (الأنـعـام: ١١٧)، والـثـانـي قـولـه ـــ تعالى ـــ: «اللهُ أعْلَمُ حَيْثُ يجعَلُ رسالته» (الأنعام: ١٠٤)، والثالث قوله ـــ تعالى ـــ: «قـال إنِّـي أعْلَمُ ما لا تعلمونَ» (البقرة: ٣٠) على أنَّ (أعْلَمُ) اسمُ تفضيلٍ عند بعض النحويِّين. انظر في ذلك: مكي بن أبي طـالـب، مـشـكـل إعـراب الـقـرآن: ٣٥/١، ابن يعيش، شرح المفصل: ٩٧/٦، أبو حيَّان النحوي، البحر المحيط: ١٤٤/١، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن محمد الحلبي، السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (من أول الـقـرآن إلى نـهـاية المائدة)، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة ـــ القاهرة، إعداد الطالب محمد أحمد الخراط، إشراف د. مـحـمـود حجازي، ورقة: ٢١١، أبو محمد عبد الحق بن عطيَّة الغرناطي (ت: ٥٤١هـ)، تفسير ابن عطيَّة. (المحرر الوجيز في تـفـسير الـكـتـاب الـعـزيـز)، تحـقـيـق أحمد صادق الملاح، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة القرآن والسنة ـــ القاهرة: ٢٢١/١، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، دار الكتاب الـعـربي للطباعة والنشر ـــ القاهرة، ١٣٨٧هـ ـــ ١٩٦٧م: ٢٧٨/١، د. عبد الفتاح الحموز، معجم الأفعال التي حُذِف مفعولُها غير الصريح في القرآن الكريم، دار عمار ـــ عمان، دار الفيحاء ـــ عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ ـــ ١٩٨٦م: ٢٢٧.

[أنْ] (٧٠) يكونَ لهُ فِعْلٌ بمعناه (كما في اسم الفاعِلِ وغيرِه، ولمَّا لَمْ يكُنْ لِـ (أفعل التفضيل) فعلٌ بمعناه في الزيادة) (٧١) لم يَعْمَلْ (٧٢).

أمَّا عند وجود الشرائط فإنَّما يعمَلُ لأنَّهُ [حينئذٍ] (٧٣) يكون بمعنى الفعل كما (سنذكر) (٧٤) — إنْ شاءَ اللهُ تُعالى —

فإنْ قيل ما ذَكَرْتُمْ منقوضٌ باسم الفاعل الذي للمبالغة (٧٥)، إذْ ليس له فعلٌ بمعناه في المبالغة، وبالصفة المشبَّهة (٧٦) أيضا إذْ لا فِعْلَ لها [بمعناها] (٧٧) في الثبوت — أجيبَ عَنِ

(٧٠) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «وأن»، فلا ضرورة لهذه الواو؛ لأنَّ المصدر المؤوَّل مِنْ (أنْ) وما في حَيِّزها في موضع نصب أو خفض بعد نزع الخافض، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ذلك ما في النسخة (أ).

(٧١) ما بين القوسين في النسخة (أ): «في الزيادة» على أنَّ فيها سقطاً.

(٧٢) قيل إنَّ مشابهة اسم التفضيل للفعل ضعيفَةٌ، والقول نَفْسُهُ في الصفة المشبَّهة من حيثُ عدَمُ مشابهة اسم التفضيل لها، وقيل إنَّ العلة التي من أجلها لم يؤنَّثْ فيها اسمُ التفضيل أو يثنَّى أو يُجْمَع أنه متضمِّنٌ معنى الفعل والمصدر، فتقديرُ الكلام في قولنا: زيدٌ أفضلُ من عمرو — هو: يزيد فضلُهُ عليه، فـ (يزيدُ) فعلٌ، و (فَضْلُ) مصدَرٌ، وكلٌّ منهما لا يجوز أنْ يُثَنَّى أو يُجْمَعَ أو يُؤنَّث، وكذلك ما تضمَّن معناهما.

انظر فيما مرَّ: سيبويه، الكتاب: ٣١/٢، المبرد، المقتضب: ٢٤٨/٣، ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٧/٢ —، الصيمري، التبصرة والتذكرة: ١٧٩/١، ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٧٧٢، شرح الكافية: ٢١٩/٢، ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى: ٢٨٢، شرح شذور الذهب: ٤١٥، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٢٨/٣ —، ابن يعيش، شرح المفصل: ١٠٥/٦، الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠ —، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ١٠٦/٢، الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٤٣/٣ —.

(٧٣) في الأصل «ح»، وهو اختصار لـ (حينئذ). والقول نفسه في النسختين الأخريين.

(٧٤) في النسخة (أ) «ستذكره».

(٧٥) يعمل مِن أمثلة المبالغة بقيود اسم الفاعل: فعَّال، ومفعول، ومِفْعال، وفعيل، وفَعِل، وأنكرَ الكوفيّون ذلك؛ لأنّ هذه الأبنية زادت على معنى الفعل بالمبالغة، فلا مُبالَغَةَ في أفعالِها، ولذلك يُحْمَلُ ما ظاهِرُهُ النصب بها على النصب بفعل مضمَر يفسرَه مثال المبالغة. وأنكرَ البصريُّون إعمال (فَعِل) و (فعيل)، وفي هذه المسألة حديثٌ مفصَّل في مظانِّه. انظر السيوطي، همع الهوامع: ٨٦/٥ — ٨٩.

(٧٦) تعمل الصفة المشبَّهة كعمل اسم الفاعل، ولكنَّها تخالفه في أنَّها لا تَعْمَلُ مضمَرَةً ولا تعمل في أجنبيٍّ بل في سببي، ولا في متقدِّم عليها، ولا في مفصول بينها وبينه، بل في متَّصل بها، ولا تعمل أيضا إلاَّ مُرادا بها الحال: وللنحويِّين في هذه القيود مذاهِبُ مختلفةٌ مبسوطَةٌ في مظانِّها. انظر همع الهوامع: ٩٢/٥ —. و يكون المنصوب بعدها مشبَّها بالمفعول به في المعرفة، و يكون تمييزا في النكرة.

(٧٧) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «بمعناه»، والصواب ما أثبتناه كما في النسخة (أ).

الأوّلِ بأنَّهُ محمولٌ على اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة ، بخلاف (أفعل التفضيل) ، فإنَّهُ ليس فيه قِسْمٌ يعمل في الظاهر ليُحْمَلَ عليه غيرُهُ في العمل.

وعَنِ الثاني (٧٨) بأنَّها ــ وإنْ لم يَكُنْ لها فعلٌ [بمعناها] (٧٧) ــ لكنَّها مشابَهَةٌ [باسم] (٧٩) الفاعل في أنَّها تُثَنَّى وتُجْمَعُ (وتؤنَّث) (٨٠)، فَحُمِلَتْ عليهِ، بخلاف (أفعل التفضيل)؛ لأنَّه ليس جارياً على الفعل، ولا مشابَهاً بالجاري على الفعل، إذْ لم يُشَبه اسمَ الفاعِلِ في [التثنية والجمع] (٨١) والتذكيرِ والتأنيثِ في قَوْلِكَ: [زيدٌ أفْضَلُ] (٨٢) من عمرٍو، وهو الأصلُ، والحاصِلُ أنَّ [أفْعَلَ] (٨٣) الذي استُعْمِلَ بـ (من)، وهو ليس بمعنى الفعل، ولا (مشبَّهاً) (٨٤) بالذي يجري على الفعل من المشتقَّاتِ العامِلَةِ (حتَّى يعملَ) (٨٥) في الظاهر كالصفة المشبَّهة (٨٦)، فإنَّها ــ وإنْ لم تجرِ على الفعل ــ لكنَّها [شبيهةٌ] (٨٧) بما يجري على الفعل كما مرَّ ذكره.

وَإذا ثَبَتَ أنَّ ما هوَ الأصْلُ لا يَعْمَلُ في الظاهِرِ، فأنْ لا يَعْمَلَ غيرُهُ أَوْلى وَأحْرى، وإنَّما قُلْنا إنَّ المُسْتَعْمَلَ بـ (مِنْ) (٨٧) أصْلٌ؛ لأنَّهم أجْرَوْا (أفْعل التفضيل) مجرى فِعْلِ

(٧٨) انظر في ذلك السيوطي، همع الهوامع: ٥/٩٤.

(٧٩) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «لاسم»، وهو صواب أيضا. على عَدِّ (مشابِهَة) اسم فاعل.

(٨٠) ما بين القوسين في النسخة (أ): «وتذكَّر».

(٨١) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «التثنية».

(٨٢) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «أفضل».

(٨٣) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «الأفعل»، وفي (ب): «الأفعال».

(٨٤) ما بين القوسين في النسخة (أ): «مشابِهَا».

(٨٥) ما بين القوسين في النسخة (ب): «يعملُ» و يظهر لي أنه الصواب.

(٨٦) تُشْبِهُ الصفَةُ المشبَّهَةُ اسمَ الفاعِلِ مِنْ حيثُ كونُها تُؤَنَّثُ وتُثَنَّى وتُجْمَعُ، فيُقال في (حَسَنٍ) حَسَنةٌ، وحسنانِ، وحسنتانِ، وحَسَنونَ، وحسنات، كما يُقال في اسم الفاعل، وقيل إنْ لَمْ تَكُنْ صفةً فلا شَبَهَ بينَهما، وشَذَّ مِنْ ذلكَ قَوْلُهُم: مَرَرْتُ برجُلٍ أسَدٍ أبوه، و بسرجٍ خَزٍّ صفتُهُ. ولمعمول هذه الصفة المشبَّهة عند النحويِّين ثلاثُ حالاتٍ، الرفْعُ على الفاعلية بها، وهو قول أبي علي الفارسي، أوْ على الإبْدالِ مِنْ ضميرٍ مُسْتَتِرٍ فيها، والخَفْضُ بإضافة الصفة إليه، والنصْبُ على التشبيه بالمفعول به إنْ كان معرفَةً، أو التمييز إنْ كان نَكِرَةً.

انظر في هذه المسلة: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ٢/٨٠ــ٨٥.

(٨٧) في النسخة الأصل، «تَشْبية»، وفي (ب): «تُشَبَّه».

(٨٧) في النسخة (أ): «عَنْ»، وهو تحريف (مِنْ).

التعجُّبِ (٨٨)؛ لِقُرْبِهِ مِنْهُ في المعنى، ولذا شُرِطَ (فيهِ) (٨٩) ما شُرِطَ في بابِ التعَّجُّبِ، فَلَمْ (يُبْنَ إلاَّ مِمَّا يُبْنى منه) (٩٠) فِعْلُ التَّعَجُّبِ.

وما اسْتُعْمِلَ مِنْ (أفعل التفضيل) (٩١) بـ (مِنْ) (٩٢) يُوافِقُ فِعْلَ التعجُّبِ الذي هو الأصْلُ في (لزومه) (٩٣) الإفراد، بخلافِ غيرِه لانتفائهِ فيه، ولا شكَّ أنَّ ما وافَقَ أصْلَهُ في أكثرِ أحكامِهِ أَصْلٌ في أكثرِ أحكامِهِ أَصْلٌ بالنسبة إلى ما خالَفَهُ فيه.

وفي قولِهِ (المُظْهَر) إشارَةٌ إلى أنَّ عَمَلَهُ في المُضْمَرِ لا يَتَوَقَّفُ على تَحَقُّقِ الشرائطِ، وكذا لا يَتَوَقَّفُ عَمَلُهُ في غيرِ الفاعِلِ والمفعولِ مِنَ الظروفِ والحالِ وغيرِهما، إذْ رائِحَةُ الفِعْلِ ــ أعْني الدلالَةَ على الحَدَثِ ــ كافِيَةٌ في العَمَلِ فيها.

قولُه: «إلاَّ إذا كانَ لشيءٍ آخَرَ» (٩٤)، يعني: لا يَعْمَلُ (أفعلُ التفضيلِ) في الفاعِلِ والمفعولِ بِهِ الظَّاهرَيْنِ إلاَّ إذا تحقَّقَتِ الشروطُ، وهي أنْ يكونَ (أَفْعَلُ التفضيلِ) صفةً لشيءٍ

---

(٨٨) قيل جرى اسمُ التفضيلِ في هذه المسألة مجرى فِعْلِ التعجُّبِ في المعنى؛ ولذلك لَزِمَ الإفرادَ والتذكيرَ إذا كان مصحوباً بـ (مِنْ)، ولكنَّهُ لما فيه مِنَ الاشتقاق والجريان على الموصوفِ عَمِلَ في الضميرِ المُسْتَتِرِ والتمييزِ والحالِ والظرفِ، وبعضُ العرب يُعْمِلُهُ في الظاهِرِ مُطْلَقاً لكونهِ مشتقاً، وَحُمِلَ ذلك على القلَّةِ والرداءةِ، وقيلَ إنَّ عَدَم لحاق العلامات لَهُ يُقَوِّي شَبَهَهُ بالفعل، وهيَ مَسْأَلَةٌ تُرَجِّحُ إعمالَهُ مُطْلَقاً. وقيلَ إنَّ هذا الشبه محصورٌ بالفعلِ الجامِدِ الذي يُعَدُّ ضعيفاً مِنْ حَيْثُ التصرُّفُ.

انظر في ذلك الأشباه والنظائر: ٤/٢٠٥. وقيل إنَّ اسم التفضيل وفعلَ التعجُّب يشتركان في اللفظ والمعنى، فاللفظُ يعودُ إلى كونهما من ثلاثة أصول زيادة على الهمزة، أمَّا المعنى فيعودُ إلى اشتراكِهما في الزيادَةِ، و يبدو ذلك بيِّناً في قولنا: ما أعْلَمَ زيداً، وزيدٌ أعْلَمُ مِنْ أخيهِ، و يَفْتَرِقان في أنَّ (أفعل) في التعجُّب ينصبُ المفعولَ به، أمَّا اسمُ التفضيلِ فليسَ كذلك عند كثيرٍ مِنَ النحاة كما مرَّ.

انظر في ذلك السيوطي، بالأشباه والنظائر: ٢/١٩٢.

(٨٩) ما بين القوسين سقط من النسخة (١).

(٩٠) ما بين القوسين في النسخة (أ) «فَلَمْ يُبْنَ إلاَّ على ما يُبْنى مِنْهُ» وفي (ب) لفظة (يُبْنى). الثانية رُسِمَتْ مِنْ غيرِ الياءِ المُهْمَلةِ.

(٩١) ما بين القوسين في النسخة (أ): «أفعال التفضيل».

(٩٢) في النسخة (أ): «ما» والظاهر ما في النسخة الأصل والنسخة الأخرى.

(٩٣) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «لزوم».

(٩٤) دُوِّنَ فوقَ ما بينَ القوسين من الممالك: (الاستثناء) مِنْ قوْله: (لا يَعْمَلُ)، وَهوَ في النسخة (أ) «إلاَّ إذا كان بشرائط». انظر عبارة المصنف كاملة في الحاشية (٦٧).

مِنْ حيثُ اللفْظُ، وهو في المعنى (لمسبّب) (٩٥) ذلك الشيءِ، و يكونُ ذلك المسبّب مُفَضَّلاً، أيْ ثابتاً لَهُ زيادَةُ [الفضلِ] (٩٦) (باعتبار) (٩٧) ما أُجْرِيَ عليه اسمُ التفضيل مِنْ حيثُ اللفظُ، على نَفْسِهِ باعتبارِ غيرِ الأوّلِ، يعني: يكونُ المسبّب (مُفَضَّلاً وَمُفَضَّلاً عليه) (٩٨) باعتبار المَحَلّيْن، و يكونُ اسمُ التفضيلِ في سياقِ النفي (٩٩). (هذا تقريرُ ما) (١٠٠) في الكتابِ (١٠١)، وتَوْضيحُهُ إِنَّما يكونُ محلّه.

(٩٥) في النسخة (أ): (لسبب).

(٩٦) في النسخة الأصل: «الفعل»، وما أثبتناه كما في النسختين الأخريين هو الصواب، لأنَّ اسم التفضيل ليس فعلا على الرغم من أنّه يعملُ عملَ الفعل.

(٩٧) في النسختين الأخريين: «باعتبارِ الأوّل أيْ باعتبارِ».

(٩٨) في النسختين الأخريين: «مفضّلاً عليه».

(٩٩) لأنَّ الزيادة في اسم التفضيل في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام؛ لأنَّ مقام المدح يقتضي ذلك، فالمساواة أو النقصُ تُخرِجُ اسمَ التفضيل عَمَّا وُضِعَ لَهُ مِنْ حَيْثُ الزيادَةُ في المعنى، وتقديرُ الكلامِ في قولِ العرب الذي تدورُ في فَلَكِهِ مسألَةُ الكُحْلِ: ما رأيتُ رجُلاً يَحْسُنُ في عَيْنِه الكُحْلُ كَحُسْنِهِ في عينِ زيدٍ، فالمساواةُ لَيْسَتْ واردَةً في اسم التفضيلِ أَلبتَّةَ.

(١٠٠) في النسخة (ب): «فهذا تقريرُهُ».

(١٠١) جاء في الكتاب: «وتقولُ: ما رأيتُ رجُلاً أبغَضَ إليهِ الشرُّ مِنْهُ وما تُ أَحَداً أَحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ في عَيْنِهِ. وليس هذا بمنزلة: خيرٌ مِنْهُ أبوهُ؛ لأنَّهُ مفضّل للأب على الاسم في (مِنْ)، وأنْتَ في قولكَ: أَحْسَنَ في عينهِ الكُحْلُ منه في عَيْنِهِ ــ لا تريدُ أنْ تُفَضِّلَ الكحلَ على الاسمِ الذي في (مِنْ)، ولا تَزْعُمُ أنّهُ قد نقص عَنْ أنْ يكونَ مثلَهُ، ولكنَّكَ زعمتَ أنَّ للكحل ههنا عملاً وهيئةً ليسَتْ لَهُ في غيرِهِ مِنَ المواضِعِ، فكأنّكَ قُلْتَ: ما رأيتُ رجلاً عامِلاً في عينِهِ الكُحْلُ كَعَمَلِهِ في عين زيدٍ، وما رأيتُ رَجُلاً مبغَّضاً إليهِ الشرُّ كما بُغِّضَ إلى زيدٍ...» انظر الكتاب: ٣١/٢ ــ ٣٢، وَ يُفْهَمُ مِنْ هذا النصّ وما في الكتاب أنَّ لرفع اسمِ التفضيل الظاهِرِ في هذه المسألة ثلاثَةَ تعليلات (انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢١٤/٤):

(أ) أنَّ اسمَ التفضيل يعاقِبُهُ الفِعْلُ في هذه المسألة، فيفيدُ ما أَفادَهُ كما مرَّ.

(ب) أنَّ اسمَ التفضيلَ لَوْ لَمْ يَرْفَعِ الظاهِرَ على الفاعليَّة لَعُدَّ هذا الظاهِرُ مبتدأ على أنَّ اسمَ التفضيل خَبَرُه، فيكون في الكلامِ فَصْلٌ بين اسمِ التفضيل ومعموله بأجنبيّ، وهو المبتدأ (الكحل) كما سيأتي فيما بعدُ. وقيل إنَّ ذلك مغفورٌ؛ لأنَّ (الكحل) مؤخّر في اللفظ مقدّم في الرتبة، فالنية تأخير الخبر (أحسن). وذكر بدر الدين بن مالك أنَّ الامتناع من رفع اسم التفضيل للظاهر ليس لعِلَّةٍ موجبة بل لأمرٍ استحسانيٍّ، ولذلك اطردت هذه المسألة عند بعض العرب. وقيل إنَّ (الكحل) لم يُذْكَرْ بعد (منه) لئلاً يعود الضمير في (منه) على مفسِّرٍ متأخّر، والقول نفسه في إعمال الخبر (أحسن) لو قُدِّم المبتدأ (الكحل) في ضميرين لمسمّى واحد، الضمير المستتر وجوبا في اسمِ التفضيل الذي يعود على المبتدأ، والضمير المتصل في (منه). ولو جُعِل (أحسن) مبتدأ حملا على مذهب مَنْ يجيز رفعه عُدَّ (الكحل) خبرا، فيكون في الكلام فصلٌ بين اسم التفضيل والمفضّل عليه بأجنبيّ (الأجنبيُّ غير المعمول لاسم التفضيل عمل الفعل فيه). انظر ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: ٣٩٩/٢ــ.

(٢) أنَّ اسم التفضيل إذا كان لتفضيل الشيء على نفسه في محلّين كما مريكون جارياً على الأول (رجلا) في المغنى، ولذلك رفع (الكحل) كما يرفع الضمير، لأنه لا يفضّل به نفس الشيء على نفسه. انظر السيوطي، الأشباه والنظائر: ٢١٤/٤.

وأضاف ابن فلاح في الكافي تعليلين آخرين (الأشباه والنظائر: ٢١٥/٤):

فَنَقُولُ: قَوْلُهُ «باعتبار الأوّلِ» حالٌ مِنَ الضميرِ المُسْتَكِنِ في (مُفَضَّل). وقَوْلُهُ «على نَفْسِهِ» مُتَعَلِّقٌ بِمُفَضَّل. وقَوْلُهُ (باعتبارِ غَيْرِهِ) حالٌ مِنَ المجرور، أَعْني (نَفْسه)، وهو مفعولٌ بواسِطَةِ الحَرْفِ، وتقديرُ الكَلام: (فُضِّلَ المسبّبُ في حال) (١٠٢) كَوْنِهِ مُصاحِباً وَمُلابِساً (اعتبارَ الأوّل على نَفْسِه حالَ كَوْنِهِ مُصاحِباً ومُلابساً اعتبارَ الثاني) (١٠٣).

وقَوْلُهُ: «مَنْفِيّاً» حالٌ مِنَ (المُسْتَكِنِ) (١٠٤) في (كانَ) (١٠٥)) (١٠٦).

مثالُهُ ما ذكره المُصنِّفُ (رحمهُ اللهُ) (١٠٦): ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عينِ زيدٍ، فـ (أحْسَنَ) في المثال جارٍ على الرجل من حيثُ اللفظُ، (لأنّه) (١٠٧) صفة، لكنَّ ما هو أحسن من حيثُ المعنى هو مسبّبه، وهو الكحل، [فإنّه] (١٠٨) مفضّل باعتبار أنّه في عين الرجل نفسه باعتبار أنّه في عينِ زيدٍ، وهو أعني.

قولُهُ [في عينِ زيدٍ] (١٠٩) حالٌ من المجرور في (منه)، أي: كائناً في عينِ زيدٍ.

وقولُهُ: «في عينِهِ» حالٌ من (الكحلِ) مقدّمٌ عليه، ويجوز أنْ يكونَ ظرفاً لغواً متعلّقاً بـ (أحْسَنَ)، وهذا بالنظر إلى (وقوعِهِ) (١١٠) في الإثبات، وأمّا في النفي [فإنَّ] (١١١) ما هو

= (١) أنَّ اسم التفضيل عَمِلَ في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه، وذلك في المعاني يجري في الغالب مجرى الضمائر، فلذلك رُفِعَ الظاهر كما يرفع الضمير، و يتراءى لي أنَّهُ قريبٌ من تعليل سيبويه الثالث.

(٢) أنّ ذلك يعود لاتحاد الفاضل والمفضول، فكأنَّهُ عَمَلُ شيء واحد.

(١٠٢) في النسخة (أ) «فُضِّلَ حالَ».

(١٠٣) ما بين القوسين ساقِطٌ من النسخة (أ).

(١٠٤) ما بين القوسين في النسخة (ب): «الضمير المستكن».

(١٠٥) لقد عَدَّ الرضي (شرح الكافية: ٢٢١/٢) (مَنْفيًا) صفةً لمصدر محذوف، أي: مفضَّلٌ تفضيلاً منفيًّا.

(١٠٦) ما بين القوسين ساقطٌ من النسخة (أ).

(١٠٧) ما بين القوسين في النسخة (أ): «لا»، وهو خطأ بيّنٌ.

(١٠٨) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «وأنّه»، والقول نفسه في النسخة (ب).

(١٠٩) ما بين الحاصرتين في النسختين الأصل و(أ): «في زيدٍ»، وما أثبتناه كما في النسخة (ب) هو الصواب؛ لأنَّهُ في مثالِ هذه المسألة المصنوع.

(١١٠) وقوعُهُ: وقوع اسم التفضيل.

(١١١) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «وإنَّ»، وهو خطأ بيِّن لكونه مسبوقا بـ (وأمّا).

مـفـضَّـلٌ لـفـظاً مـفـضَّـلٌ عـليه معنًى (١١٢)، والمفضَّل عليه لفظاً مفضَّلٌ معنًى، فإنْ قُلْتَ: (الـكـحـل) لـيـس بمـسَـبِّـب (الـرجـل) (١١٣) ــ أُجيبَ بأنَّ المرادَ (بالمسبِّب) (١١٤) هو اللـغـوي، وهـو مـا جُـعِـلَ (سبباً) (١١٥)، فإنَّ الكحلَ سبَبٌ لِحُسْنِ عينِ الرجلِ، أو يقالُ: الـمُـراد بـهِ (الـمُـتعارَفُ) (١١٦) إلاَّ أنَّ التفضيل (بالحقيقة) (١١٧) للعينِ لا للكحلِ، فإذنْ يـكونُ (العينُ) (١١٨) سبباً (للكحل) (١١٩) في التفضيل، والكُحْلُ مسبَّبٌ، وإنَّما قلنا إنَّه في الـحـقـيـقـة للـعين، (لأنَّ) (١٢٠) تـفـاوُتَ الكحل الواحدِ (بالأحسنية) (١٢١) وغيرها في عينين (إنَّما) (١٢٢) يكونُ بتفاوُتِ العينين بهما، [ولأنَّ المفضَّلَ والمفضَّل عليه] (١٢٣) فيما ذكـرنـا ــ وإنْ كـان واحـداً مـن حـيـثُ الـلـفـظُ. إلاَّ أنَّ في الـحـقـيـقـة (أحَدَ ذينِكَ) (١٢٤) الاعـتـبـارين ــ مفضَّلٌ، (والآخر مُفَضَّل عليه) (١٢٥) كما في قولنا: زيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قـاعِـداً، فـإنَّ الـمُـرادَ تـفضيلُ (حسنِ قيامِه على حسنِ قعودِهِ) (١٢٦)، ومن هذا ذهب أهل

---

(١١٢) الكحل مفضَّل باعتبار كونه في عينِ زيدٍ، ومفضَّل عليهِ باعتبار كونهِ في عينِ الرجل.

(١١٣) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «للرجل».

(١١٤) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(١١٥) ما بين القوسين في النسخة (أ): «مسبّبا».

(١١٦) ما بين القوسين في النسخة (ب): «المتعاف» على أنَّ الراء قد سقطت.

(١١٧) ما بين القوسين في النسخة (أ): «في الحقيقة».

(١١٨) ما بين القوسين في النسخة (أ): «الكحل»، وهو خطأ بيِّن؛ لأنَّ المعنى ليس عليه.

(١١٩) ما بين النسختين ساقط من النسخة (أ).

(١٢٠) ما بين القوسين في النسخة (ب): «لا»، وهو خطأ بيِّنٌ.

(١٢١) ما بين القوسين في النسخة (ب): «بالأحسنة»، وهو خطأ بيِّنٌ.

(١٢٢) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «وإنَّما»، وما في الأصل هو الظاهر، لأنَّ خبر (إنَّ) لا يُصَدَّرُ بالناسق على الرغم من إجازة حمل الكلام على زيادته.

(١٢٣) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «لأنَّ المفضَّل عليه»، وما أثبتناه كما في النسختين الأخريين هو الصواب، لأنَّ لفظة (عين) في قولهم، ما رأيت رجلا أحسنَ في عينيه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ ــ تُعَدُّ مفضَّلا ومفضَّلا عليه.

(١٢٤) ما بين القوسين في النسخة (أ): «ذينك».

(١٢٥) ما بين القوسين في النسخة (أ): «ومفضَّل عليه».

(١٢٦) ما بين القوسين ساقطٌ من النسخة (أ).

التحقيق إلى أنَّه من حيثُ الحقيقةُ تفضيلُ الشيء على غيرِهِ، فالاعتباران (حينئذٍ) (١٢٧) فيما نحنُ فيه عينُ الرجلِ وعينُ زيدٍ، فيكونُ (عينُ) (١٢٨) مفضَّلا عليه من حيثُ الحقيقةِ، فإنْ قلتَ: هذا مخالِفٌ لما قلتَ أوَّلاً مِنْ (أنَّه لمسبَّب) (١٢٩) ذلك الشيء، حيث جعلته هنا سبباً أو مسبّباً (للعين) (١٣٠) لا للرجل، وأيضا جعله المُصَنِّف في (شرح المفصَّل) (١٣١) للرجل، (حيثُ) (١٣٢) مثَّلَ بقولِهِ: ما رأيتُ رجلا أبغَضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ، فـ (أبْغَضَ للشر)، وهو مسبّب الرجل ــ أجيب بأنَّ التفضيل في الحقيقة لمَّا كان لعين الرجل يجوزُ أنْ يكونَ للرجلِ أيضاً مجازاً (١٣٣)، (فإذا) (١٣٤) ثبتَ أنَّ التفضيلَ يكونُ للرجلِ كما كان لعينِهِ يصحُّ أنْ يُقالَ: الرجلُ سببُ (الكحل) (١٣٥) في التفضيل، كما يقالُ: عينُهُ سَبَبٌ فيه، والذي يُؤيِّدهُ المسبَّب في الكتاب (١٣٦)، فإنَّهُ يُحتملُ أنْ يكونَ (مسبب الرجل) (١٣٧) والعين، فلو أضافه لأ وهَمَ أنَّه مسبب (أحدِهما) (١٣٨) خاصَّةً.

---

(١٢٧) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ)، وهو في (ب): «ح».

(١٢٨) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «عين زيد».

(١٢٩) ما بين القوسين في النسخة (أ): «أنّه يسبب»، وهو تحريفٌ بيِّن.

(١٣٠) ما بين القوسين في النسخة (ب): «للعينين»، وهو تحريف بيِّن.

(١٣١) في ابن الحاجب عثمان بن عمر المالكي (ت: ٦٤٦)، الإيضاح في شرح المفصل، ج: ٢، تحقيق د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني ــ بغداد: ٦٥٩/٢: «قال الشيخ: ليس على عمومه، بل يعملُ عَمَلَ الفعل في بعض المواضع، وهو كلُّ موضع كان فيه لمسبَّب مفضل باعتبار مَنْ هو له على نفسه باعتبارَ غيره، فعند ذلك يعمل عمَلَ فعله في ذلك السبب، مثلُهُ قولهم: ما رأيتُ رجلا أبغَضَ إليه الشرُّ منه إلى زيدٍ، وما أشبهَ ذلك، فالبُغْضُ ههنا في المعنى لمنبّب الرجل، وهو الشر، مفضَّلٌ باعتبار الرجل على نفسه وباعتبار غيره ـ وهو زيد

(١٣٢) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(١٣٣) مجازاً: عن طريق المجاز، دُوِّن ذلك فوق لفظة (مجازاً)، وفي النسختين الأخريين: «بطريق المجاز».

(١٣٤) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «وإذا».

(١٣٥) ما بين القوسين في النسخة (أ): «للكحل».

(١٣٦) في سيبويه، الكتاب: ٣١/٢ ــ مثالان فيهما الموصوفُ واسمُ التفضيل نكرتان، وهما: ما رأيت رجلاً أبْغَضَ إليه الشرُّ منه إليه، وما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينه.

(١٣٧) ما بين القوسين في النسخة (ب): «مسبّبا الرجل».

(١٣٨) ما بين القوسين في النسخة (ب): «لأحدهما».

قولُهُ: «لأنَّه بمعنى (حَسُنُ)»: استُدِلَّ على عملِ اسم التفضيل في الظاهر عند وجود الشرائط (١٣٩) بوجهين: أحدُهما أنَّهُ عند وجودها صار بمعنى الفعل الذي اشتُقَّ هو منه، فعمِلَ لذلك، وإنَّما صار بمعناه عند تحقُّقِها؛ لأنَّ قولَهُ: «ما رأيت أحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عين زيدٍ مَعَ قوله: «ما رأيتُ رجلاً حَسُن في عينِهِ الكحلُ حُسْنَهُ في عينِ زيدٍ» — متلازمانِ طرداً وعكساً على معنى أنَّهُ كلَّما صدق التركيبُ الأولُ صدق التركيبُ الثاني، وعلى العكس، والتساوي بين الشيئينِ في الصدق (آيةُ) (١٤٠) كونِ كلِّ (واحِدٍ) (١٤١) منهما بمعنى الآخر) (١٤٢)، وَإنَّما قلنا إنَّ المثالين متلازمانِ طرداً وعكساً؛ لأنَّ المعنى (الثاني) (١٤٣) نَفْيُ مساواةِ حُسْنِ كُحْل عينِ الرجل لِحُسْنِ كحلِ عينِ زيدٍ، وهو يستلزمُ إثباتَ زيادةِ حُسْنِ كحلِ عينِ زيدٍ؛ لأنَّ النفيَ يتوجَّهُ إلى ما أُرِيدَ إثباتُهُ (١٤٤)، ولمَّا كانَ المرادُ في الموجب إثبات المُماثَلَةِ بين حُسْنِ كحل الرجلِ و بين حسنِ كحلِ عينِ زيدٍ كان المراد في المنفيّ نفيَ تلك المُماثلة، ولا كلامَ في أنَّ حُسْنَ كحلِ عينِ الرجل ليس زائداً على حُسْنِ كحلِ عينِ زيدٍ؛ لأنَّ تشبيه الشيء بالشيء يقتضي أنْ لا يكونَ [المشبَّه] (١٤٥) [زائداً على المشبَّهِ به] (١٤٦)، فثَبَتَ (المرامُ) (١٤٧)، وهو تفضيلُ حُسْنِ كحل عينِ زيدٍ على حسنِ كحلِ عينِ الرجل، (وكذلك) (١٤٨) معنى المثال: تفضيلُ حُسْنِ (الكحلِ) (١٤٩) الذي في عينِ زيدٍ، لأنَّ المُتَكَلِّمَ إذا زَعَمَ زيادَةَ حُسْنِ كحلِ عينِ الرجلِ على حُسْنِ كحل

(١٣٩) ما بين القوسين في النسخة (أ): «أنَّه»، وهو تصحيفٌ بَيِّنٌ.

(١٤٠) انظر في ذلك الصفحة: ١٢٢ —

(١٤١) ما بين القوسين في النسخة (أ): «واحدة»، وهو خطأ بَيِّن؛ لأنَّ الحديثَ قبله في مذكر.

(١٤٢) ما بين القوسين في النسخة (أ): «الأخرى»، والقول فيه كالقول في سابقه.

(١٤٣) ما بين القوسين في النسخة (أ): «المثال الثاني».

(١٤٤) هو المساواة.

(١٤٥) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «المشبّه به» على أنَّ (به) مزيدةٌ.

(١٤٦) ما بين الحاصرتين ساقط من النسخة الأصل.

(١٤٧) ما بين القوسين في النسخة (ب): «المراد».

(١٤٨) ما بين القوسين في النسخة (أ): «كذلك»، وفي (ب): «وكذا».

(١٤٩) ما بين القوسين في النسخة (ب): «كلّ الكحل»، فلا ضرورة إلى لفظة (كل)؛ لأنَّها ليست في المثال المصنوع.

عينِ زيدٍ استَعْمَلَ اسمَ التفضيلِ الواقِعَ في الموجب مبالغةً لِحُسْنِ كحلِ عينِ الرجل على حُسْنِ كحل عينِ زيدٍ؛ لأنَّه لم يرضَ [بمساواتِهِ] (١٥٠)، فإذا أراد المخاطَبُ نفيَ [قولِ] (١٥١) المتكَلِّم ينبغي أنْ يَحْمِلَ معنى كلامه في (المنفيّ) (١٥٢) أيضاً على المبالَغة، وذلك لا يكونُ إلاَّ إذا (حُمِلَ) (١٥٣) على زيادَةِ حسنِ كحلِ عينِ زيدٍ (على حُسْنِ كحلِ عينِ الرجلِ، لأنَّ نَفْيَ (زيادَتِهِ) (١٥٤) لِحُسْنِ كحلِ عينِ زيدٍ) (١٥٥) (يحتمل) (١٥٦) مساواتَهُ، فلا (يكونُ) (١٥٧) فيهِ المبالغة، لكنَّ المقصودَ المبالَغَةُ، فإذَنْ كان معنى (المثال) (١٥٨) الأول كالثاني في تفضيلِ حُسْنِ كحلِ عينِ زيدٍ، فحصل المطلوبُ، وهو كونُ اسمِ التفضيلِ في معنى الفعل، فَعَمِلَ [حينئذٍ] (١٥٩)؛ لانتفاء مانع العمل، فإنْ قيلَ: يلزَمُ مِمَّا ذكرتم (إعمال) (١٦٠) اسم التفضيل في قولنا: ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ منه أبوه، إذْ معناه: ما رأيتُ رجلاً زادَ حُسْنَ أبيه على حسنِهِ، إذْ في معنى: ما رأيتُ رجلاً حَسَنَهُ أبوه، أي: (غَلَبَهُ) (١٦١) في الحسن، لكنَّهُ مُمْتَنِعٌ بالاتِّفاقِ— أُجيبَ بأنَّ المرادَ من الفعل الذي اسمُ التفضيلِ في معناه هو الفعلُ الذي اشتقَّ هو منه (لا) (١٦٢) أيّ فعلٍ اتّفق، فيمتنعُ ارتفاعُ (الظاهرِ بهِ) (١٦٣) في صورة النقض؛ لأنَّ

(١٥٠) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «لِمساواته»، والقول نفسه في (ب).

(١٥١) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل و (ب): «قوله»، وما في (أ) هو الظاهر.

(١٥٢) ما بين القوسين في النسخة (أ): «النفي».

(١٥٣) ما بين القوسين في النسخة (أ): «عمل»، وهو خطأ بيِّنٌ.

(١٥٤) ما بين القوسين في النسخة (ب): «زيادة».

(١٥٥) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(١٥٦) ما بين القوسين في النسخة (ب): «محتمل».

(١٥٧) ما بين القوسين في النسخة (أ): «تكون».

(١٥٨) ما بين القوسين في النسخة (ب): «الكلام».

(١٥٩) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل و (ب): «ح».

(١٦٠) ما بين القوسين في النسخة (ب): «إعماله».

(١٦١) ما بين القوسين في النسخة (أ): «عليهِ»، وهو تصحيفٌ بيِّنٌ.

(١٦٢) ما بين القوسين ساقط من النسخة (ب).

(١٦٣) ما بين القوسين في النسخة (أ): «والظاهرية»، وهو تصحيف بيِّنٌ.

(أحْسَنَ) ليس مشتقّاً مِنْ (زاد)، ولا مِنْ (حَسَنَهُ) (١٦٤) بمعنَى غَلَبَهُ في الحُسْنِ، فإذا ثبت أنَّ (للشروط) (١٦٥) المذكورة تأثيراً في جَعْلِها (١٦٦) اسمَ التفضيل في معنى الفعل ــ عُلِمَ أَنَّهُ إنْ فُقِدَ شيءٌ منها يلزم أنْ لا يكونُ في معناه، فلا يعمَلُ في الظاهر [حينئذٍ] (١٦٧)، فإنْ قلتَ: على تقدير انتفاء المحلِّ الأوّلِ يكون أيضاً بمعنى الفعل، فإنّ قولَنا: ما أحْسَنَ في عينِ زيدٍ الكُحْل منهُ في عينِ عمروٍ، (مَعَ) (١٦٨) قولنا: ما حَسُنَ في عينِ زيدٍ الكحلُ حُسْنَهُ في عينِ عمروٍ (مثلا) (١٦٩) متلازمان طرداً وعكساً بعينِ ما مرَّ، فيلزم ألاَّ يكونَ لهُ تأثيرٌ في كونِهِ بمعنى الفعل ــ أُجيبَ بأنَّهُ إنما اشتُرِطَ الموصوف السببيّ؛ لأنَّه لو انتفى (يضعفُ) (١٧٠) الوصْفيَّة فيه؛ لوقوعِهِ أوّلاً بخلاف الصفات (١٧١) الواقِعَةِ بعد النفي؛ لأنَّها أقوى منه (١٧٢)، فلا يلزم مِنْ كونِها عامِلَةً لوقوعِها (في حيِّز كونه) (١٧٣) عامِلاً لوقوعِه فيه (١٧٤)، ثمَّ نقولُ: إذا انتفى الموصوفُ الحقيقيُّ، وهو الكحلُ، لم يتأتَّ النفيُ بالمعنى المذكور (١٧٥): لأنَّه [حينئذٍ] (١٧٦) يكونُ (١٧٧) في المعنى أيضا لِما جرى عليه في اللفظ، فيكونُ فاعِلُه مضمراً، فيكون المنفيُّ عند استعمالِ (أفعل التفضيل) زيادَةَ الفعل، وعند استعمال الفعل أصلهُ، فلا يكون في معناه.

---

(١٦٤) ما بين القوسين في النسخة (أ): «جنسه»، وهو تصحيف بَيِّنٌ.

(١٦٥) ما بين القوسين في النسخة (ب): «المشروط»، وهو خطأ بيِّنٌ.

(١٦٦) من باب إضافة المصدرِ إلى الفاعل.

(١٦٧) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «ح»، وهو ساقط من (ب).

(١٦٨) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «ومع».

(١٦٩) ما بين القوسين في النسخة (ب): «ومثلا»، فلا ضرورةَ إلى الواو.

(١٧٠) ما بين القوسين في النسخة (أ): «تضعف».

(١٧١) هي المشتقَّة كاسمي الفاعل والمفعول.

(١٧٢) أي: مِنْ اسمِ التفضيل، وهو ساقط من النسخة (أ).

(١٧٣) أي: كون اسم التفضيل.

(١٧٤) أي: في حيِّز النفي.

(١٧٥) ما بين القوسين في النسخة (ب): «في حيِّزِ النفي بالمعنى المذكور»، فسقط سائرُ الكلام.

(١٧٦) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل و(بـ): «ح».

(١٧٧) دُوِّنَ في الهامش: «يعني: يكون فاعِلُهُ مُضْمَراً عائداً إلى الموصوف. السببيّ».

وأمَّا كونُ المسبَّب مفضَّلاً على نفسِه باعتبارَيْنِ فَلأنَّ اسمَ التفضيلِ لَمَّا كانَ مِنْ حيثُ المعنى للمسَّبب يكون مفضَّلاً، [فحينئذٍ] (١٧٨) لا بُدَّ له مِنَ التفضيل على شيءٍ و يلزَمُ أنْ يكون تفضيلُهُ على نفسِهِ [ليَبقى] (١٧٩) المسبّب مفضّلا إذا قُدِّرَ تعلّقُهُ بالفعل، بخلاف قولنا: ما رأيتُ رجلاً أفْضَلَ منه أبوه، إذْ لا يبقى (أبوهُ) [فيه] (١٨٠) مُفَضَّلا إذا قدّر تَعَلّقُه بِهِ.

وأمَّا اشتراطُ النفي (١٨١) فلأنَّه لو كان مُثْبَتاً لم يكن في معنى الفعل، ألا [ترى] (١٨٢) أنَّ قولنا: رأيتُ رجلا حَسُنَ في عينِهِ الكحلُ حُسْنَهُ في عينِ زيدٍ ــ معناه [التشبيهُ] (١٨٣) ومساواةُ [الكُحْلينِ] (١٨٤) في الحُسْنِ، بخلاف قولنا: رأيتُ رجلاً أحسَنَ في عينه الكحلُ منه في عينِ زيدٍ.

(٢) والثاني مِنَ الوجهين: أنَّ الكحلَ في المثال لو لم يكن مرفوعا بالفاعِلِيَّة لكانَ مبتدأ لانتفاء احتمال شيء آخر؛ لأنَّ (أَحْسَنَ) لا [يَصْلح] (١٨٥) لأنْ يكونَ مبتدأ، وإلاَّ (لكانَ) (١٨٦) المبتدأ قبل صلوحِه للابتداء يستوفي الخبر؛ لأنَّ الكحلَ [حينئذٍ] (١٨٧) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ على مصحّح كَوْنِ (أَحْسَنَ) مبتدأ، وهو (منه)، على (أنَّ كَوْنَ) (١٨٧) المبتدأ نكرةً

(١٧٨) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «فح».

(١٧٩) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «لِبَقْي»، وهو مصدَرُ (بقِيَ) على لغة بلحرث بن كعب. انظر ابن منظور، لسان العرب (بقي).

(١٨٠) ما بين القوسين ساقِطٌ من النسخة (أ).

(١٨١) انظر الصفحة: ١٠٠.

(١٨٢) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «يرى»، ولعلَّ الأظهر ما أثبتناه كما في النسخة (أ).

(١٨٣) ما بين القوسين في النسخة (أ): «التنبيه»، وهو تصحيف بَيِّنٌ.

(١٨٤) ما بين القوسين في النسخة (ب): «الكحل».

(١٨٥) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «يَصِحُّ»، و يظهر لي أنَّ ما أثبتناه كما في النسختين الأخريين هو الصواب، لدلالة المصدر «صلوحه» عليه.

(١٨٦) قبل ما بين القوسين كلام مشطوب.

(١٨٧) في الأصل والنسخة (ب): «ح».

(١٨٧) ما بين القوسين في النسخة (أ): «أنْ يكون».

والخبر معرفةً مُمْتَنِعُ (١٨٨)، لكنَّ التاليَ ــ أعني كوْنَ (الكحل) (١٨٩) مرفوعا بالابتداء ــ باطِلٌ، إذْ يَلْزَمُ [حينئذٍ] (١٩٠) الفصلُ بينَ اسمِ التفضيل (ومعمولهِ الذي) (١٩١) هو مُتَمِّمٌ لمعناه، وبمنزلة جزئه، وهو (منه)، بأجنبيٍّ، وهو الكحلُ، لأنَّهُ على تقدير أنْ يكونَ مبتدأً (لا يكونُ) (١٩٢) معمولاً لِـ (أحْسَنَ)، فيكونُ أجنبيّاً، وإنَّما قلنا إنَّ (منه) متمِّمٌ [لمعناه] (١٩٣) بمنزِلَةِ جزئه؛ لأنَّ (أَحْسَنَ) و (منهُ) بمنزلة المضاف والمضاف إليه، وهُما (ككلمةٍ واحدة) (١٩٤)، فكما لا يجوزُ الفصلُ بينَ أجزاءِ الكلمة كذلك لا يجوزُ بين ما هو (ككلمةٍ واحدة) (١٩٥)، فيمتنع الفصلُ بينهما بـ (الكحل) على (تقدير) (١٩٦) أنْ يكونَ مبتدأً، وأمّا إذا كان مرفوعاً بالفاعليّة فلا يلزم الفصلُ بالأجنبيِّ؛ لأنَّهُ [حينئذٍ] (١٩٧) يكونُ معمولاً له، والمعمولُ لا يكونُ أَجنبيّاً، فإنْ قيلَ: على تقديرِ كونِ الكحلِ مبتدأً

---

(١٨٨) يُعَدُّ اسمُ التفضيلِ المصحوبُ بـ (من) قبل المفضَّل عليه قريبا من المعرفة، ولذلك أجاز النحاة الابتداء به، وهو يشبه المعرفةَ من حيثُ كونُهُ لا يقبل الألف واللام إذا كان مصحوباً بـ (من). انظر: علي بن عبد المؤمن. بن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، شرح جمل الزجّاجي، ج: ٢، تحقيق د. صاحب أبو جناح، الجمهورية العراقية، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠: ١/٣٤٠.

ولعَلَّ ما ألجأ النحويّين إلى ردِّ كونِ اسم التفضيل مبتدأً الفصلُ بينه وبين صلتهِ (منه)، جاء في الصيمري، التبصرة والتذكرة: ١/١٧٩: «والفرقُ بين هذا والأول أنَّكَ لو رفعتَ (أحْسَنَ) ههنا كُنْتَ إمَّا ترفَعُهُ بالابتداء، وخبرُه (الكحل)، وترفع (الكحل) بالابتداء، و (أحْسَن) خبرُه، وقولك (في عينه منه في عين يد) كله في صلة (أحسنٍ)، وكنتُ تُفرِّق بين (أحسن) وبين ما في صلته بالكحل الذي هو خبر الابتداء، وسبيله أنْ يكونَ مؤخَّراً عن الجميع، أو مقدّما على الجميع». وانظر ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة: ٢/٣٩٧ــ

(١٨٩) ما بين القوسين في النسخة (أ): «الفعل»، وهو تحريف بيِّن.

(١٩٠) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل والنسخة (ب): «ح»، وفي النسخة (أ): «في»، وهو تحريف بيِّنٌ.

(١٩١) ما بين القوسين في النسخة (أ): «وهو معموله»، وهو خطأ بيِّن لعدم استقامة المعنى، ولأنَّ (بين) تقتضي المعطوفَ والمعطوفَ عليه.

(١٩٢) ما بين القوسين في النسخة (أ): «لا أنْ يكونَ»، ويظهر لي أنَّ المعنى يستقيم معه أيضاً، لأنَّ ما في هذه النسخة وما في النسختين الأخريين يدور في فلك كونه مبتدأ، وهو لا يصحُّ أنْ يكونَ معمولا لاسم التفضيل.

(١٩٣) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «بمعناه».

(١٩٤) ما بين القوسين في النسخة (أ): «كالكلمة الواحدة»، وفي (ب): «كلمة واحدة».

(١٩٥) ما بين القوسين ساقط من النسخة (ب).

(١٩٦) ما بين القوسين ساقط من (ب).

(١٩٧) ما بين الحاصرتين في الأصل: «ح».

(تـقدَّم) (١٩٨) (منـه) عليه حتى لا يلزمَ الفصلُ بأجنبيٍّ، ولا استيفاؤه (للخبر) (١٩٩) قبل الـمُـصـحِّـحِ (٢٠٠) على تقدير كوْنِ (أَحْسَنَ) مبتدأً ـ أُجِيْبَ بأَنَّهُ إِنَّما ادَّعينا وجوبَ ارتفاعِ (الـكـحـل) بالفاعِلِيَّة، وعدَمَ جوازِ حملِهِ على خلافِهِ (٢٠١) (في مثل هذاالتركيب، فإذا قُدِّمَ (منـه) لا يمتنِعُ حملُهُ على خلافه) (٢٠٢)؛ لتَغَيُّرِ التركيبِ، وما أجاب (المُصنِّف) (٢٠٣) ـ (رحمه الله) ـ (٢٠٤) في (شـرح الكافية) (٢٠٥) (بقوله) (٢٠٦): «ولو قَدَّمْتَ (منه) لرَجَعَ الـضميرُ على غير مذكور» (٢٠٧) ـ غيرُ سديدٍ؛ (٢٠٨) [حينئذٍ] (٢٠٩) من تتمَّةِ الخبرِ في نيَّةِ

---

(١٩٨) ما بين القوسين في (أ): «تقدير»، وهو تحريف بيِّن، وفي (ب): «يقدم».

(١٩٩) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «الخبر».

(٢٠٠) المصحِّح للابتداء هو (مِنْ) الخافضة للمفضَّل عليه، كما مرَّ.

(٢٠١) أي على أنَّه مبتدأ أو خبرٌ كما مرَّ.

(٢٠٢) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٢٠٣) ما بين القوسين في النسخة (أ): «المصنَّف به».

(٢٠٤) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٢٠٥) طُبِعَ هـذا الـشرحُ في إستانبـول سنة ١٣١١هـ، وحقَّقَه الدكتور جمال مخيمر، ونال به درجة الدكتوراة من كلية اللغة العربية بالأزهر. ولابن الحاجب شروح أخرى: شرح كتاب سيبويه، شرح المقدمة الجزولية، شرح الهادي، شرح الوافية، شرح الشافية.

(٢٠٦) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «في قوله».

(٢٠٧) انظر في ذلك: الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ١٠٦/٢، الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل: ٤٥/٢.

لعلَّ توضيح هذه المسألة يكمن فيما يلي:

(١) أنْ يُعَدَّ الكُحْلُ مبتدأً على أنَّ اسم التفضيل خبرٌ مقدَّمٌ على نيَّة تقديم المفضَّل عليه (منه)، لِئلاَّ يُفْصَلَ بينَهُ و بين معموله بأجنبيّ، وتقدير الكلام: أحْسَنُ في عينِهِ مِنْهُ الكُحْلُ، فيكونُ الضميرُ في (منه) عائداً على (الكُحْل) المؤخَّرِ لفظاً المُقَدَّمِ رتبةً؛ لكونِهِ مبتدأً، وهي مسألة جائزةٌ في العربيَّة، كقولنا: في دارهِ زيدٌ. ومِنْ عَوْد الضميرِ على مُتأَخِّرٍ في اللفظ متقدم في الرتبة قولُهُ ـ تعالى ـ: «فأَوْجَسَ في نفسِهِ خيفَةً موسى» (طه: ٦٧).

(٢) أنْ يَعَدَّ الكحلُ خبراً على أنَّ اسم التفضيل مبتدأ، وتقدير الكلام على نية تقديم المفضل عليه (منه) حملا على ما مر: أحْسَنُ في عينهِ منهُ الكُحْلُ، وهي مسألَةٌ لا تصحُّ إلاَّ في الشعرِ؛ لأنَّ الضميرَ في (منه) يعودُ على (الكحلِ) المتأخِّرِ لفظاً ورتبةً.

(٢٠٨) ما بين القوسين في النسخة (أ): «لكونِهِ»، وهو في (ب): «لأنَّه كونه».

(٢٠٩) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل و(ب): «ح».

التأخير، وهو جائز (نحو) (٢١٠) في داره زيدٌ ، لا يُقالُ : (إنَّ) (٢١١) رجوعَ الضميرِ إلى غيرِ (المذكور) (٢١٢) لفظاً أمرٌ سماعيٌّ، فيختصُّ فيما جاء عن العرب، ولم يجيء هنا ، فلم يَجُزْ(٢١٣) ؛ لأنَّ للسائلِ أنْ يمنَعَ كونَهُ سماعِيّاً ، وما قيل : لو قُدِّمَ (منه) لأ وهم أنَّه راجعٌ إلى (رجلاً)، [فحنيئذٍ] (٢١٤) يكونُ الفعلُ غيرُ القلبيّ (٢١٥) عاملاً في ضميريَ شيءٍ [واحدٍ ــ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ رجوعَ الضميرِ إليه (مُفَسّر) (٢١٦) للمعنى ، فلا يُتَوَهَّمُ رجوعُهُ إليه ؛ لأنَّ الكلامَ مع مَنْ لَهُ تميزٌ، وأيضاً لا يُتْرَكُ الجائزُ للظنونِ الفاسِدَةِ ، وأيضاً الفعلُ غيرُ القلبيِّ لا يَعْمَلُ في ضميري شيءٍ واحدٍ] (٢١٧) إذا كانَ أحَدُهما فاعلاً والآخرُ مفعولاً ، وأمّا (أنّهُ) (٢١٨) لا يجوزُ أنْ يَعْمَلَ في ضميري شيءٍ واحدٍ مطلقاً فممنوع (٢١٩).

قولُهُ : «ولكَ أنْ تقولَ» (٢٢٠)، أي : لكَ في (هذا) (٢٢١) المعنى عبارَةٌ أخرى أخْصَرُ من (في عين) [الأول ، وهي : ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِه الكحلُ مِنْ زيدٍ ، فَحُذِفَ

(٢١٠) ما بين القوسين في النسخة (ب) : «من نحو».

(٢١١) بعد ما بين القوسين لفظة مشطوبة في الأصل.

(٢١٢) ما بين القوسين في النسخة (أ) : «مذكور».

(٢١٣) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل : «بخير».

(٢١٤) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل. و (ب) : «ح».

(٢١٥) ما بين الحاصرتين في النسخ المخطوطة : «الغير القلبيّ».

(٢١٦) ما بين القوسين في النسخة (أ) : «مُسْنَد».

(٢١٧) ما بين الحاصرتين ساقط من النسخة الأصل.

(٢١٨) ما بين القوسين في النسخة (أ) : «إذْ»، وهو تحريفٌ بَيِّن.

(٢١٩) انظر في وصول العامل إلى ضميري شيء واحد : د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٣٧٩، السيوطي، همع الهوامع : ٢٣٩/٢، أبو حيان النحوي، البحر المحيط : ٢٨٠/٤، الشهاب، حاشية الشهاب : ١٥٩/٤، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق د. مازن المبارك وزميله، ومراجعة سعيد الأفغاني، بيروت ــ دار الفكر، الطبعة الخامسة، ١٩٧٩م : ٦٨٩.

وممّا يُمكِنُ حملُهُ في التنزيل مِنَ العاملِ غيرِ القلبيّ على ذلك قولُهُ تعالى : «وَطفِقا يخصفانِ عليهما من ورق الجنّة» (الأعراف : ٢٢)، «واضمُمْ إليك جناحَك من الرهب» (القصص : ٣٢)، «وهُزّي إليك بجذعِ النخلة ..» (مريم : ٢٥)، ولسنا مَعَ مَنْ يحمِلُ ما مرَّ على حذف مضافٍ ؛ لأنَّ حمل النصِّ القرآنيّ على الظاهر أولى ، فلا محوجَ إلى ذلك من غيرِ ضرورةٍ.

(٢٢٠) انظر ذلك الصفحة : ١٣٢.

(٢٢١) ما بين القوسين في النسخة (ب) : «هذه»، وهو خطأ بَيِّنٌ.

الضَميرُ من (منه)، وفي (مِنْ عينِ)(٢٢٢)] (٢٢٣) معَ أنَّ معناها معنى العبارة الأولى بعينِهِ (٢٢٤)، فَعَمِلَ (أَحْسَنَ) في هذه العبارة مثله في الأولى (٢٢٥). [واعَلَمْ] (٢٢٦) أنَّهُ لا بُدَّ من تقدير ذلك المتعلّق، وهو (الكحل) مضافا إلى عينِ زيدٍ، ليصحَّ المعنى، فالتقديرُ: مِنْ كحلِ عينِ زيدٍ.

(قولُهُ)(٢٢٧): «فإنْ قدّمتَ ذكرَ العينِ»: إنَّما أوْرَدَ هذه العبارةَ بحرفِ الشرط؛ لقلّةِ استعمالها؛ لوقوعِ (التغَيُّرِ) (٢٢٨) الكثيرِ فيها (من الحذفِ) (٢٢٩) والتقديمِ والتأخيرِ؛ ولذا احتاج إلى نظيرٍ (لها) (٢٣٠) من كلامِ الفصحاء.

ثم يقولُ: إنْ قدَّمْتَ ذكرَ العينِ حصلَ لك عبارةٌ في هذا المعنى أخْصَرُ من (العبارتين) (٢٣١) المذكورتين، (يعني) (٢٣٢) إنْ (قدّمْتَ) (٢٣٣) (العين) (٢٣٤) التي تُذْكَرُ في المسألة الأولى بعبارةِ الأصلِ بعدَ الكحلِ على (أحسنَ) ـ اسْتَغْنَيْتَ عمّا بعد

(٢٢٢) ما بين القوسين في النسخة (أ): «في عينِ زيدٍ».

(٢٢٣) ما بين الحاصرتين ساقِطٌ من النسخة الأصل.

(٢٢٤) يريد أن لك في: ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ من عينِ زيدٍ ـ وجهاً أخْصَرَمنه، وهو أنْ يُحْذَفَ المفضولُ المجرور بـ (مِنْ) وحرف الخفض من (في عينِ زيدٍ)، فيصيرُ التقديرُ: ما رأيتُ أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ من عينِ زيدٍ، فَحُذِفَ المفضَّلُ عليه المخفوضُ بـ (مِنْ)، وحرْفُ الخفضِ (في) على أنَّ في الكلام حذفَ مضافٍ، مِنْ كحلِ عينِ زيدٍ؛ لأنَّه يُفَضَّلُ الكحلُ على الكحلِ لا الكحلُ على العينِ، و(من) تدخُلُ على المفضَّلِ عليه.

انظر في ذلك: الرضيَّ شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٢٣، الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠ـ، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٤/٢٠٩.

(٢٢٥) العبارة الأولى هي: ما رأيْتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منهُ في عين زيد.

(٢٢٦) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «وأعلى».

(٢٢٧) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٢٢٨) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «التغيير».

(٢٢٩) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٢٣٠) ما بين القوسين في النسخة (أ): «هما»، وهو تحريف بَيِّنٌ.

(٢٣١) ما بين القوسين في النسخة (ب): «عبارتين، وهو خطأ بيِّن لاقتران الصفة بـ (أل).

(٢٣٢) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «من»، والمعنى مستقيم.

(٢٣٣) ما بين القوسين في النسخة (ب): «تقدّمت».

(٢٣٤) دُوِّنَ تحت ما بين القوسين في الأصل لفظة «ذكر».

المرفوع، [فتقولُ] (٢٣٥): ما رَأَيْتُ كعينِ زيدٍ أَحْسَنَ فيها الكحلُ، تقديرُه: ما رأيتُ عيناً كعينِ زيدٍ أَحْسَنَ فيها الكحلُ منه فيها، الضميرُ (المجرورُ) (٢٣٦) الأولُ عائدٌ إلى العينِ (الموصوفَةِ) (٢٣٧) بالكافِ (٢٣٨)، [والثاني] (٢٣٩) إلى عينِ زيدٍ، فهذه العبارةُ كما ترى أَخْصَرُ لفظاً مِنَ [العبارتين] (٢٤٠) المذكورتين مَعَ أنَّ معناها معناهما، إذا المرادُ تفضيلُ حسنِ كحلِ عينِ زيدٍ على حسنِ كحلِ (غيرِ) (٢٤١) عينِ زيدٍ، مثله في العبارتين (ما سبق) (٢٤٢).

---

(٢٣٥) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «فيقول».

(٢٣٦) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «للمجرور»، وما في الأصل هو الظاهر.

(٢٣٧) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «الموصوف».

(٢٣٨) إمَّا أنْ تكونَ الكافُ اسماً بمعنى مثل على مذهب بعض النحاة، وإمَّا أنْ تكونَ حرفَ جرٍّ، فيكونُ شبهُ الجملة صفةً لموصوفٍ محذوفٍ.

(٢٣٩) ما بين الحاصرتين في الأصل و(ب): «والثالث»، والتصويبُ من (أ).

(٢٤٠) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «العبارتين».

(٢٤١) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٢٤٢) العبارات المشار إليها هي:

أ ـــ ما رأيتُ رجلا أَحْسَنَ في عينِهِ الكحلُ منه في عينِ زيدٍ.

ب ـــ ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينه الكحلُ من عينِ زيدٍ.

ج ـــ ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أَحْسَنَ فيها الكحْلُ.

ففي العبارة الثالثة تقديمُ الاسم الذي هو غيرُ الأول (كعينِ زيدٍ) على (أَحْسَن) اسم التفضيلِ، على أنَّ حرف التشبيه الُدْخِلَ على ذلك الاسم، وَحُذِفَ ما بعدَ (الكحل) المرفوع باسم التفضيل.

وجاء في (شرح الرضي على الكافية: ٢/٢٢): «وجازت هذه المسألة ـــ وإنْ لم يكن فيها فصلٌ ظاهِرٌ، رُفِعَتْ (أَفْعل) بالابتداء؛ لأنَّها فرعٌ؛ ولأنَّ (مِنْ) التفضيليَّة مع مجرورها مقدَّرة ههنا أيضا بعد السبب المرفوع، وقولُكَ (أحسن) في هذه العبارة بدلٌ مِنْ قولك (كعينِ زيدٍ)، أي: عيناً أَحْسَنَ فيها الكحلُ، وذلك أنَّ معنى: ما رأيتُ كعينِ زيدٍ، أي كعينِ زيدٍ ولا زائدَ عليها، ومعنى: ما رأيتُ أَحْسَنَ منها، أي: أحسن منها ولا مِثْلَها، فحُذِفَ المعطوف في الموضعين اعتماداً على وضوح المعنى، فقولُكَ: ما رأيتُ كعينِ زيدٍ، رأيت كلَّ عينٍ أنقص من عين زيدٍ، وقولُكَ: ما رأيتُ أحسنَ من عين زيدٍ، أي: رأيتُ كُلَّ عينٍ أنقصَ من عين زيدٍ في الحسن، فهذا بدل الكلّ من الكلّ أتى به للبيان ـــ ... ولا يجوز أنْ يكون (أحسن فيها الكحلُ) صفةً لقولك (كعينِ زيدٍ)؛ لأنَّه يكون في المعنى: ما رأيتُ مِثْلَ عينِ زيدٍ في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الحل فيها، وكيفَ يكون مثل الشيء في الوصف زائداً على في ذلك الوصف في حالة واحدة..». وما بين القوسين ساقط من النسختين الأخريين.

فإنْ قيل: المانعُ من ارتفاع (الكحل) بالابتداء ــ هو الفصلُ بأجنبيٍّ ــ مُنْتَفٍ في هذه العبارة، فينبغي أنْ يجوزَ (رفع) (٢٤٣) (أحسن) ــ أجاب المصنِّفُ ــ رحمه الله ــ عنه بوجهين:

(١) أحَدُهما أنَّ هذه العبارةَ فرعُ (عبارَتِهِ) (٢٤٤) الأولى (٢٤٥)، فكما لا يجوزُ في الأصلِ لا يجوزُ في الفرعِ.

(٢) وثانيهما أنَّ الفَصْلَ فيها مُقَدَّرٌ أيضا على تقدير رفع (أحسن).

(قولُهُ) (٢٤٦): «مثل: (ولا أرى) (٢٤٧)»، أي: ما ورد من كلامِ الفصحاءِ نِظْرَ(٢٤٨) العبارَةِ الثالثةِ (٢٤٩) قولُ الشاعِرِ(٢٥٠) (الطويل):

---

(٢٤٣) ما بين القوسين في النسخة (ب): «ففي»، وهو تحريف بَيِّنٌ.

(٢٤٤) ما بين القوسين في النسختين الأخريين: «العبارة».

(٢٤٥) العبارة الأولى هي: ما رأيتُ رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ.

(٢٤٦) ما بين القوسين من النسخة (أ).

(٢٤٧) في قول الشاعر:

مَرَرْتُ على وادي السباعِ ولا أرى ... كوادي السباعِ حينَ يُظْلِمُ وادياً
أَقَلَّ به ركبٌ أتَوْهُ تئيَّةً ... وأخوفَ إلاَّ ما وقى اللهُ سارياً

(٢٤٨) النِظْرُ بكسر النون، والنظيرُ بمعنى كالندّ والنديد.
انظر ابن منظور، لسان العرب: نظر.
وهو في النسختين الأخريين: «تظهير».

(٢٤٩) هي: ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحْسَنَ فيها الكحلُ.

(٢٥٠) هو سحيم بن وثيل:
انظر: سيبويه، الكتاب: ٣٢/٢، عبدالقادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣)، خزانة الأدب، ج: ٤، المطبعة الميرية ببولاق ــ القاهرة، الطبعة الأولى: ٥٢١/٣، الرضي، شرح الكافية: ٢١٩/٢، الصيمري، التبصرة والتذكرة: ١٨٠/١، أبو الحسين علي بن اسماعيل الأندلسي (ت: ٤٥٨ هـ)، المخصص في اللغة، ج: ١٧، تحقيق الشنقيطي ومعاونة عبدالغني محمود، بولاق ــ القاهرة، ١٣١٨: ٥٨/١٦، السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٨/٤، حاشية الخضري على ابن عقيل: ٤٩/٢، ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٧٧٢، الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦ هـ)، الأصول في النحو، ج: ٣، تحقيق د. عبدالحميد الفتلي، مؤسسة الرسالة ــ بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ ــ ١٩٨٥م: ٢٩/٢، بدر الدين بن مالك ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، حققه وضبطه وشرح شواهده د. عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، دار الجيل ــ بيروت: ٤٨٦.

مَـرَرْتُ على وادي السابعِ ولا أرى كـوادي السِّبـاعِ حيـنَ يُظْلِمُ واديا
أَقـلَّ بــه رَكْــبٌ أتَـوْهُ تَـئِـيَّـةً وأَخْـوَفَ إلاَّ مـا وقى اللهُ سـاريـا

(قولُهُ» (٢٥١): «ولا أرى كوادي السِّباعِ أقلَّ بهِ رَكْبٌ» مثلُ (قوله) (٢٥١): ما رأيتُ كعينِ زيدٍ أحْسَنَ فيها الكحلُ، حيثُ تقدَّمَ المُفَضَّل عليه على اسم التفضيل، فتقديرُهُ: ولا أرى وادِياً كوادي السباعِ حينَ يُظْلِمُ، أقلَّ به ركبٌ منهم به (٢٥٢)، الضمير في (به) المذكور للوادي الموصوف بالكاف،

(٢٥١) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٢٥٢) تقدير الكلام في هذا الشاهد عند ابن الناظم (شرح الألفية: ٤٨٦): ولا أرى وادِياً أقلَّ بِهِ ركبٌ أتوه تَئِيَّةً منه كوادي السباع، فَحُذِفَ المفضَّلُ عليه (منه) لِتَقَدُّمِ ما دلَّ عليه، فيكون (وادي السباع) مفضَّلاً على (واديا) في هذا الشاهد، وفي تقدير الشيخ النكساري حذفُ (منهم به).

وتقدير الكلام عند الأعلم، انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٨/٤، أقلَّ به ركبٌ أَتَوْهُ منهم بوادي السباع، فيكون المفضَّلُ عليه وخافِضُهُ (منهم) على أنَّ (هم) عائدٌ على الركب ـ محذوفا، والقولُ نفسُهُ في (منه) على أنَّ الهاءَ عائدةٌ على الركب أيضا، والهاء في به عائِدَةٌ على (واديا) المذكور.

وجاء في السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو أيضا: ٢٠٨/٤ أنَّ بدر الدين بن مالك قدَّرَهُ: لا أرى وادياً أقلَّ به رِكبٌ تئيَّةً كوادي السباع: «ولَمْ يُوَفِّ التقديرَ حقَّهُ؛ لأنَّه حذفَ المفضَّل عليه، وهو (منهم) العائدُ على الركبِ و بقي المحلَّ الآخر، وهو (كوادي السباع).....». ولعلَّ ما أشار إليه السيوطي لم يطالعني في شرح ابن الناظم لألفية ابن مالك (انظر: ٤٨٦): «تقديره: لا أرى واديا أقلَّ به ركبٌ أتوهُ تئيَّةً منه كوادي السباع، ولكنْ حُذِف لتقدُّم ما دلَّ على المفضول». وانظر في ذلك ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٧٧٤.

وقد يُحْذَفُ الضميرُ الأولُ العائدُ إلى الموصوف باسم التفضيل، ومن ذلك قول العرب: ما رأيتُ قوماً أشبَهَ بعضٌ ببعضِ قومك، وتقديرُه عند ابن مالك: ما رأيتُ قوماً أبيَنَ فيهم شَبَهُ بعضٍ منه في قومِكَ.

انظر السيوطي، همع الهوامع: ١٠٩/٥. وتقديره كما في (بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٧٧٥): «ما رأيْتُ قوماً أبيَنَ فيهم شَبَهُ بعضٍ مِنْ شَبَهِ بعضِ قومِكَ ببعضٍ». وجاء في (السيوطي، الأشباه والنظائر: ٢٠٩/٤) أنَّ تقديره عند بعض شرَّاح (التسهيل): ما رأيتُ قوماً أبْيَنَ فيهم شَبَهُ بعضِ قومِكَ ببعضٍ.

و يتراءى لي أنَّهُ يجب أنْ يكونَ التقدير: ما رأيتُ قوماً أبْيَنَ فيهم شَبَهُ بعضٍ ببعضٍ منه في شَبه بعضِ قومِكَ ببعضٍ، فَجُعِلَ (أشبَهَ) موضع (أبْيَن)، فَحُذِفَ المضاف في (شَبَه بعضٍ)، لأنَّه استُغْنِيَ ب، (أشبه) الذي وُضِعَ موضع (أبين)، فصار التقدير: ما رأيتُ قومًا أشْبَهَ فيهم بَعْضٌ ببعضٍ مِنْهُ في شبه بعضِ قومك ببعضٍ، ثم حُذِفَ (فيهم) الضمير العائد للموصوف باسم التفضيل (قوما)، فصار التقدير: ما رأيت قوماً أشبَهَ بعضٌ منه في شَبَهِ بعضِ قومِكَ ببعضٍ، ثمَّ حُذِفَ الضميرُ الذي في (منه) العائد على التفضيل وَحَرْفُ الجرِّ (في شبه)، فدخلت (مِنْ) على (شَبَه) بعدَ حذفِ (في)، فصار التقديرُ، ما رأيتُ قوماً أشْبَهَ بعضٌ ببعضٍ مِنْ شبَهِ قومِكَ ببعضٍ، ثم حُذِفَ المضاف في (مِنْ شَبَهِ بعضِ قومِكَ ببعضٍ) وما يتعلَّق به، وهو (ببعضٍ)، فصار التقدير: ما رأيتُ قوماً أشبَه بعضٌ ببعضٍ من قومك.

=

وفي [به] (٢٥٣) المُقَدَّر (لوادي) (٢٥٤) السباع (٢٥٥)، (ولو (عَبَّرْتَ) (٢٥٦) بالعبارَةِ الأولى) (٢٥٧) قُلْتَ : ولا أرى وادياً أقلَّ به ركبٌ أتَوْهُ تَئِيَّةً منهم في وادي السباع ، فـ (أقَلَّ) جرى من حيثُ اللفظ ُعلى (واديا)، (وهو) (٢٥٨) في المعنى لمسبّبٍ (هو الركب) (٢٥٩)، مُفَضَّلٌ باعتبارِ مَنْ هو لَهُ ، (وهو قوله (واديا) على نفسه) (٢٦٠) باعتبار وادي السباع .

ولو (عَبَّرْت) (٢٦١) بالعبارة الثانية (٢٦٢) قُلْتَ : ولا أرى وادياً أقَلَّ به ركبٌ (مِنْ) (٢٦٣) وادي السباع (٢٦٤)، أي : مِنْ ركبِ وادي السباع .

قولُهُ : « واديا » : مفعول (لا أرى) (٢٦٥)، والجار مع المجرور، أعني (كوادي

= وَمِمَّا جاء فيه حذف المضاف حملا على ما مر قولُهُمْ : ما رأيتُ كذبةً أكْثَرَ عليها شاهِدٌ مِنْ كذبة أميرٍ على منبر، أي : من شهود كذبة أمير على منبر. انظر السيوطي : همع الهوامع : ١٠٩/٥ ابن مالك شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٧٧٤.

ومن ذلك أيضا : ما أحدٌ أحْسَنَ بهِ الجميلُ مِنْ زيدٍ، أي : مِنْ جميلِ زيدٍ، على أنَّ أصله : ما أحَدٌ أحسن به الجميلُ من الجميلِ بزيدٍ، على أنَّ الجميلَ أُضِيفَ إلى زيد لملابسته . انظر ابن الناظم، شرح الألفية : ٤٨٦.

وأجاز السخاوي (انظر الأشباه والنظائر: ٢٠٩/٤) أنْ يكونَ (أَقَلَّ) فعلاً ماضياً على أنّ (رَكْبُ) فاعِلُهُ ، و (تَئِيَّةٌ) مفعولُهُ ، والجملة صفةٌ لـ (وادياً).

(٢٥٣) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل : « لا به »، والتصويب من النسختين الأخريين .

(٢٥٤) ما بين القوسين في النسخة (أ) : « كوادي »، ولا يصح ذلك إلاَّ على نِيَّةِ حرف الخفض (اللام) قبل المحكيِّ هذا .

(٢٥٥) أي : الضمير المقدَّر في العبارة : ولا أرى وادياً كوادي السباع حين يُظْلِمُ أقلَّ به ركبٌ منهم به ، والضمير في (به).

(٢٥٦) ما بين القوسين في النسخة (أ) : « اعتبرت ».

(٢٥٧) ما بين القوسين مكرر في النسخة (ب).

(٢٥٨) ما بين القوسين في النسخة (ب) : « فهو ».

(٢٥٩) ما بين القوسين في النسخة (أ) : « هو التركيب »، وهو خطأٌ بيِّنٌ ، وفي (ب) : « وهو الركب ».

(٢٦٠) ما بين القوسين في النسخة (ب) : « به على نفسه باعتبار وادي السباع »، وفي النسخة (أ) : « وهو قولُهُ على نفسِهِ باعتبار وادي السباع ». و يظهر لي أنَّ ما في الأصل هو الأصوب ؛ لاستقامة المعنى عليه .

(٢٦١) ما بين القوسين في النسخة (أ) : « اعتبرت ».

(٢٦٢) العبارة الثانية هي : ما رأيت رجلاً أحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ مِنْ عينِ زيدٍ .

(٢٦٣) ما بين القوسين ساقط من النسخة (ب).

(٢٦٤) انظر في ذلك الرضي ، شرح الكافية ٢٢٣/٢٩ .

(٢٦٥) انظر: الرضي ، شرح الكافية : ٢٢٢/٢ ، الخضري ، حاشية الخضري : ٥٠/٢ ، الصيمري و التبصرة والتذكرة : ١٨١/١ . وتكون (رأى) حملا على ما مر إمَّا بصريَّة وإمَّا علمية . وفي النسختين الأخريين : « لأ رى ».

السباع) حالٌ (منه ، أو مفعولٌ ثانٍ) (٢٦٦).

وقوله: «حِيْنَ يُظْلِمُ» حالٌ مِنْ (وادي السباع)، والعامِلُ فيه معنى التشبيه (٢٦٧).

«أَقلّ»: صِفَةٌ لـ (واديا) (٢٦٨).

وقوْلُهُ: «رَكْبٌ»: فاعِلٌ لـ (أَقَلّ) (٢٦٩)، وهو المُرادُ [بالاستشهاد] (٢٧٠) بالبيت، والجملةُ الفعليَّةُ، أعني قوله (أَتوْهُ) ــ صفةٌ (رَكْبٌ) (٢٧١).

(والـتئيَّةُ): التوقُّفُ، والتَّلَبُّثُ، وهو نَصْبٌ على أنَّهُ تمييزٌ مِنْ (أَقَلّ) و أي: أَقَلُّ توقُّفاً، أو مفعولٌ مطلقٌ مِنْ (أتوْهُ)؛ لأنَّهُ نوعٌ من الإتيان، (وقيل) (٢٧٢) أي: أَقَلَّ توقُّفاً، أو مفعولٌ مطلقٌ مِنْ (أَتَوْهُ)؛ لأنَّـهُ نوعٌ من الإتيان، (وقيل) (٢٧٢) حالٌ، أي: مُتَلَبِّثينَ لشدَّةِ الخوف (٢٧٣).

---

(٢٦٦) على أنَّ (رأى) علمية. وما بين القوسين في النسخة (أ): «حال من مفعولٍ ثان»، وهو خطأ بيِّنٌ.

(٢٦٧) أجاز الرضي أنْ تكونَ (حينَ) ظرفاً لمعنى التشبيه في الكاف.

انظر الرضي، شرح الكافية: ٢٢٣/٢، وانظر الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠.

(٢٦٨) أقلّ: بالنصب صفة (واديا)، والمجرور وجاره (به) مُتعلّق باسم التفضيل.

انظر: الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل: ٢٢٣/٢، الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠، الرضي، شرح الرضي على الكافية: ٢٢٢/٢ــ٢٢٣، الصيمري، التبصرة والتذكرة: ١٨١/١.

ويجوز أن يكونَ (أقلّ) فعلاً ماضياً كما مرّ.

(٢٦٩) انظر المظّان نفسها.

(٢٧٠) ما بين الحاصرتين في النسخة الأصل: «بالاشتمال».

(٢٧١) انظر: الخضري، حاشية الخضري على ابن عقيل: ٥٠/٢، الصيمري، التبصرة والتذكرة: ١٨١/١، الجامي، الفوائد الضيائيَّة: ورقة: ١٨٠، الرضي، شرح الرضي على الكافية: ٢٢٣/٢.

(٢٧٢) ما بين القوسين في النسخة (ب): «أو».

(٢٧٣) انظر الكتب التي في الحاشية (٤) في الصفحة نفسها.

ولا يظهرُ المعنى على الحالِ أو المفعولِ عند الخضري، انظر حاشيته على ابن عقيل: ٥٠/٢.

وقَوْلُهُ: «وأَخْوَفَ»: عَطْفٌ على (أَقَلَّ)، أو على (تَثْنِيَةً) إنْ (جُعِلَتْ) (٢٧٤) حالاً (٢٧٥).

قولُهُ: [إلاَّ ما وقى اللهُ] (٢٧٦): الاستثناء مفرَّغٌ، و(ما) مصدريَّة، أي: في كلِّ وقتٍ إلاَّ وقتَ وقايَةِ اللهِ ـ تعالى ـ (الساريَ) (٢٧٧).

(قولُهُ) (٢٧٨): «سارياً»: منصوب بـ (وقى)، (وقيل حالٌ من ضميرِ (أَخْوفَ)) (٢٧٩)، وقيل تمييزٌ (٢٨٠) منه، (واللهُ أَعْلَمُ) (٢٨١).

(تَمَّتْ هذه الرسالةُ المنسوبَةُ في علم النحوِ إلى مولانا شمسِ الدين النكساريّ) (٢٨٢)

---

(٢٧٤) قبل ما بين القوسين: «حا» مشطوبة في الأصل.

(٢٧٥) فاعلِ (أَخْوَفَ) ضميرُ الركب، وذكر الجامي (انظر الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠) ـ أنَّه بمعنى المفعول (مخوفٌ منه)، وهو مُسْنَدٌ عنده إلى ضمير (واديا)، أي: وأَخْوَفَ منه.

(٢٧٦) ما بين الحاصرتين في الأصل: «إلاَّ وقى اللهُ».

(٢٧٧) ما بين القوسين في النسخة (أ): «السارع»، وهو تحريف بيِّنٌ.

انظر: الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠، الخضري، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ٥٠/٢، الرضي، شرح الرضي على الكافية: ٢٢٣/٢.

وفي هذا التقدير تقدير مضاف؛ لأنَّ (ما) ظرفية زمانية، أي: وقتَ وقايةِ اللهِ، والظرفُ المقدَّرُ معمولٌ لـ (أَخْوَفَ).

(٢٧٨) ما بين القوسين مكرر في النسخة الأصل.

(٢٧٩) ما بين القوسين ساقط من النسخة (أ).

(٢٨٠) انظر الجامي، الفوائد الضيائية، ورقة: ١٨٠ ـ، لم يذكر الجامي إلاَّ النصبَ على المفعول.

(٢٨١) في النسخة (ب): «واللهُ أعْلَمُ بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمدٍ النبيِّ الأميِّ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّم كلَّما ذَكَرَكَ الذاكرون وغَفِلَ عَنْ ذكرِهِ الغافلون».

(٢٨٢) ما بين القوسين ليس موجودا في النسختين الأخريين، وفي النسخة (أ): «في ٢٤ القعدة، سنة ١٣٠٠، على يد الفقير محمد أحمد الخوجة ـ عفا الله عنه ـ:

تَمَّ الكتابُ تكامَلَتْ نِعَمُ السرورِ لصاحِبِهِ
وعفا الإلهُ بِفَضْلِهِ وبِمَنِّهِ عَنْ كاتِبِهِ».

ولقد دُوِّنَ على حاشية الورقة الأخيرة من النسخة (ب) اسمُ الناسخ وتاريخُ النسخ: «كتبه الفقيرُ الحقيرُ عبدُ الرحمن بن محمد قفَّة، تاريخ، سنة ١٠٣٨».

الفهـــارس العامـــة

فهرس الموضوعات

رسالة على مسألة الكحل من الكافية

فهرس الآيات القرآنية

فهــرس الشعــر

مــا رأيــت أمــرأ أحــبَّ إليــه الــ   بــذْلُ مــنْــهُ إلــيك يابنَ سنانِ

من البحر الخفيف. الصفحة: ١٠٠

مـررْتُ على وادي الـسباع ولا أرى   كـوادي الـسبـاع حين يُظْلِمُ واديا

أقــلَّ بــه ركْــبٌ أتَــوْهُ تـئـيَّــةً   وأخْـوَفَ إلاَّ مـا وقـى اللهُ سـاريـا

قائله: سحيم بن وثيل. وهو من البحر الطويل. الصفحة: ١١٥، ١٢٤

فهرس الحديث النبوي الشريف

قوله عليه السلام ـــ: «ما مِنْ أيَّامٍ أحبَّ إلى اللهِ فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة».
الصفحة: ٩٩